



PROVISIONAL  
A/37/PV.18  
11 October 1982  
ARABIC



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

## الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الثلاثاء ، ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(هنغاريا)	السيد هولاي	: الرئيس
(اوغندا)	السيد أوتونو (نائب الرئيس)	: شح
(فولتا العليا)	السيد باسولي (نائب الرئيس)	: شح

— خطاب فخامة السيد يورغي ل. ايبوكا ، نائب رئيس جمهورية بنما

— المناقشة العامة [ ٩ ] (تابع)

ألقى كلمات كل من :

(غابون)	السيد بونغو
(بورما)	السيد هلاينغ
(سان تومي وبرينسيبي)	السيد برانكو
(الصومال)	السيد برى
(جمهورية الكاميرون المتحدة)	السيد دانستوب

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, 866 United Nations Plaza

من المحضر .

82-63103/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٢٥

خطاب فخامة السيد يورغي إ. أيبوكا ، نائب رئيس جمهورية بنما

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد ظهر اليوم ، ستستمع الجمعية

الى بيان يلقيه نائب رئيس جمهورية بنما .

اصطحب صاحب الفخامة السيد يورغي إ. أيبوكا نائب رئيس جمهورية بنما الى المنصة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لمن دواعي سرورى العظيم ، أن

أرحب بصاحب الفخامة السيد يورغي إ. أيبوكا ، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد ايبوكا (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، ان

سنوات عملكم بالأمم المتحدة ، تلك السنوات الطويلة التي اظهريتم فيها حكمتكم ، وروح التعاون التي تتحلون بها وغيرها من الصفات الانسانية قد جعلتكم أهلا لهذا الانتخاب ، الذى من شأنه أن يضمن لكل الدول الأعضاء في المنظمة النتيجة الناجحة لعملنا . ونحن نرحب برئاستكم للجمعية العامة ونود ان نتعهد بتعاون وفد بنما الأکید معكم . وانني لأعرب عن مشاعر قطاعات عريضة من البشرية عندما أقول أيضا ، اننا نود أن نشني على العمل الرائع الذى قام به رجل الدولة البارز من العالم الثالث السيد عصمت كتاني ، أثناء قيامه بالعمل كرئيس للدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة فهو نصير يعمل بلا كلل لخدمة مثل الأمم المتحدة .

لم يحدث قط في تاريخ البشرية من قبل أن تجمعت عوامل سياسية واقتصادية قاتمة

كذلك الموجودة اليوم ، والتي أنشأت هذا الموقف العالمي الذى يندر بالسوء

وحتى بالنسبة لاولئك الذين يؤكدون على أن القانون الدولي أداة للتعاون وليست

للمواجهة ، فان المشاكل الكبيرة الواردة في جدول أعمال الجمعية تضعنا في مقدمة طرق ، حيث توصلنا العوامل السلبية في الحياة الدولية الى طريق مسدود . فهناك احتمال اشتعال نزاع آخر بما يحمله من نتائج لا يمكن التكهن بها ، اذا لم تسد الحكمة ، والعزم والحكم الصائب على

الأمر لا قرار الأهداف والمعاهد والمثل التي ألهمت من وضعوا ميثاق سان فرانسيسكو ، أن يصيغوا نظاما للأمن الجماعي في إطار الأمم المتحدة لمواجهة النزاعات الكبيرة في عصرنا والتي تهتد بالوصول الى تدمير ذاتي للبشرية .

وفي التسوية السلمية للنزاعات ، وفي حالات الانتهاكات الخطيرة للسلم الدولي ، نجد أنفسنا أمام مهمة مستحيلة نظرا للافتقار الى الإرادة السياسية من جانب أعضاء مجلس الأمن ، ولا سيما الأعضاء الدائمين فيه ، كي يضطلعوا بمهمة جعل نظام الأمم المتحدة للأمن نظاما فعالا ، وفرض التدابير القسرية الواردة في الميثاق . وهذا العمل ضروري بل وملح في مواقف لا تتفق وروح العصر وتؤذى ضمير البشرية ، كتلك التي تحدث في افريقيا والشرق الأوسط ، وشرقي البحر الأبيض المتوسط ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية ، وصفة خاصة في جنوب الأطلسي الأمريكي اللاتيني . ان الدول الكبرى والمتوسطة والصغرى في هذه الجمعية العالمية ، لا تستطيع أن تقوم سوى بالقليل في طريق تقديم المساهمة الايجابية بالنسبة للأحداث التي وقعت في ١٩٨٢ . ان لم يتم احراز أى تقدم في المفاوضات العالمية الشاملة ، تلك المفاوضات التي بعثت الكثير من الأمل في وقت من الأوقات ؛ على أساس انها وسيلة لتحقيق تطلعات البشرية في التوصل الى استراتيجية دولية للتنمية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث .

ان الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح قد تمخضت عن فشل ذريع في مواجهة تكثيف سباق التسلح بين القوتين العظميين الرئيسيتين في الشرق والغرب . وفيما يتعلق بمجموعة عدم الانحياز ، فقد أحرزنا أن نرى انه نتيجة للحرب بين الشقيقتين ايران والعراق لم يتم التمكن من عقد مؤتمر قمة عدم الانحياز الثالث ببغداد ، ذلك المؤتمر الذي علقت عليه آمال كبار . لكن الحلقة تم كسرها ، ان اجتمعت بلدان عدم الانحياز - التي تمثل ثلثي البشرية - على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات من أجل أن تأتي الى هذه الجمعية بتأثير عدم الانحياز السامي والايجابي الذي يمثل النظريات المحبة للسلم التي بشر بها نهرو ، وتيتو ، وناصر ، ومكاريوس ، وباندرانايكا وغيرهم من رسل السلم العظام .

ان العلاقات الاقتصادية غير المنصفة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة قد أصبحت أكثر خطورة في هذا الاطار المظلم للتضخم ، والمديونية العامة ، وتزايد البطالة ، والازمة الاقتصادية التي تعصف بصفة خاصة بالبلدان الفقيرة .

ان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذي أحيى خلال العقدين السابقين مجالا للامل للبلدان النامية كان قد تقرر عقد دورة له في هافانا في ١٩٨٣ ، الا انه لاسباب معروفة لن يعقد في هذه المدينة ، والاستعدادات التي تجرى لعقد في بلغراد تتأثر لدرجة كبيرة بالعناصر السلبية التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية وبالموقف المشدد الذي تنتهجه البلدان المتقدمة أمام المتطلبات المشروعة لبلدان العالم الثالث .

هناك العديد والعديد من الاسباب التي تدعو حركة عدم الانحياز وبمجموعة ال ٧٧ الى أن يكثفا من جهودهما من أجل العمل على تعزيز هذه الحركة ، وبصورة خاصة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والجماعي لبلدانها ، وحتى تتمكن البلدان النامية من أن ترسي بطريقة فعالة وأساسية تعاوننا اقتصاديا حقيقيا وفعالا . وامام تصاعد الصعوبات السياسية والاقتصادية بسبب عودة روح الاستعمار والهيمنة من جانب الدولتين العظميين الرئيسيين ، فانه يجب على البلدان النامية أن تعزز من التعاون فيما بينها سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي .

ان العدوان الاستعماري الذي عانت منه امريكا اللاتينية في ربيع ١٩٨٢ قد عزز أواصر الوحدة الاخوية والتعاون والتضامن بين بلدان المنطقة . ومن الأمور الايجابية التي يمكن أن يبرزها الاجتماع الثامن العادي لمجلس امريكا اللاتينية انشاء الهيئة العليا للنظام الاقتصادي لامريكا اللاتينية ، التي عقدت في كاراكاس على المستوى الوزاري في الفترة من ٢٣ الى ٢٥ آب/اغسطس ١٩٨٢ . وبصرف النظر عن التدعيم الذي قدم الى بنما في تنفيذ معاهدات القناة ، الذي نسجل امتناننا له ، فان أهم انجاز تمخض عنه هذا الاجتماع قد تمثل في اعتماد برنامج عمل لتنفيذ التدابير الواردة في اعلان بنما فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين امريكا اللاتينية والولايات المتحدة والذي اعتمد في ١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ في اجتماع التشاور عال المستوى للهيئة العليا للنظام الاقتصادي لامريكا اللاتينية الذي عقد في عاصمة بلادي في ذلك التاريخ .

لقد تبنى مجلس امريكا اللاتينية في قراره ١١٤ اعلان بنما المتضمن في القرار ٨٧ ،  
الذي كما أشار وزير خارجيتنا فانه :

” بعد أن أشار الى عدم الانصاف بالنسبة للتبادل التجاري فيما بين الولايات  
المتحدة الامريكية وامريكا اللاتينية باعتباره عنصرا يعرقل التنمية الاقتصادية والمالية  
والاجتماعية في امريكا اللاتينية ، فانه يرسى برنامج عمل جماعي ومنسق ويضع خطة عمل  
لتصحيح مسار هذا التبادل . وترسم الوثيقة استراتيجية مشتركة لامريكا اللاتينية فسي  
مفاوضاتها التي تستند الى معايير وتدابير الخطة . ويغطي البرنامج والخطة جميع  
مظاهر العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة وامريكا اللاتينية ، ويقدمان عددا من  
التوصيات التي يجب ان تسترشد بها بلدان المنطقة في علاقاتها الاقتصادية على  
المستوى الفردي والجماعي مع الولايات المتحدة ” .

ان البرنامج والخطة التي أشرت اليها يجسدان - بطريقة ايجابية - مبادئ أساسية  
لوضع العلاقات التي قامت بين هذه المجموعة من الدول وبين الولايات المتحدة في اطار عادل  
ومنصف ، وتفهم صحيح وتعاون .

تقع بنما في جنوب امريكا اللاتينية وبصفة خاصة وسط ما يسمى بهضبة الكاريبي . وقصد  
ربطنا وضعها الجغرافي وتاريخها بشكل لا ينفصم بامريكا الوسطى وبالبلدان البوليفية والانديز .  
ان وضعنا الجغرافي ربطنا مع كل الاسواق وكل شعوب العالم . ومنذ شق قناة بنما الحالية ، فان  
هذه القناة قد تسببت في انشاء علاقة خاصة لنا مع الولايات المتحدة الامريكية .

وفي نفس الوقت تعتبر بنما بلدا من البلدان التي تتمتع بنظام اقتصادي واجتماعي مستقر  
في منطقة تثن بالمشكلات الاجتماعية المعقدة والمشكلات العالمية التي لها اثارها الخطيرة . وتقع  
على بلادى مسؤولية كبيرة تفرض عليها أن تلعب دورا تصالحيا كجزء من الجهد السياسي لتجاوز  
الازمة التي تهدد بتدمير المنطقة . \*

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد اوتونو (اوغندا) .

ولتوضيح هذا الدور ، فاني أود أن أذكر بأن الاستقرار السائد في بلادى يستند الى اننا حققنا في الحقبة الماضية انجازات هامة وتقدمنا على طريق الثورة السلمية ، وقمنا باصلاحات هيكلية أرسدت قواعد اعادة توزيع اجتماعية للاراضي والثروات بطريقة أكثر عدلا وانصافا ، وخلقنا قطاعات حكومية ومشاركة وتعاونية لاقتصاد انتاجي يستند على معايير اجتماعية . وتزايد الى درجة كبيرة غطاء الضمان الاجتماعي ، والتعليم ، وازالة طوحة المياه ، وحل مشكلة المواصلات ، وأنشأنا نظاما للتمثيل والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والتحسين الملحوظ للتكامل الوطني . وعلى النقيض من بلدان أخرى في المنطقة ، فان هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية صححت اسباب عدم الانصاف والقمع وعدم الرضا الاجتماعي ، التي تشكل أساس المنازعات السياسية التي تعاني منها بلدان المنطقة او تلقي بالشواغب على علاقاتها .

ان بلادى لا يمكن أن تفقد مكتوفة الأيدي امام مناخ العنف الذي تعاني منه المنطقة ، سواء لاسباب اخلاقية أم سياسية أم أمنية . ان التوترات الداخلية ، التي يجب أن نضيف اليها تدخلات خارجية من نوع أو اخر ، بدعم طرف أو آخر من أطراف النزاع ، تخضت عن هيكل لعسكرة القوى والتحالفات يهدد بامكانية انتشار النزاع في أى وقت ، ويمكن أن يؤدي الى نتائج لا يمكن التحكم فيها ، بل انها يمكن أن تؤدي الى حالات دموية ، ومن ثم فانها يمكن أن تعقد الوضع الدولي وتدمر المنطقة .

ولهذا السبب ، ومنذ العقد الماضي ، فلقد انتهجت بنمبا سياسة اقليمية رشيدة تسعى الى الاسهام في ايجاد حلول للمشاكل القائمة في المنطقة بطريقة سلمية . ونحاول أن نتحاشى استمرار المواجهات الداخلية في المنطقة ، التي تأخذ اشكال الابادة وتتمخض عنها مواقف عسكرية عنيفة فيما بين البلدان الشقيقة . ولقد اتفقنا مع المكسيك وفنزويلا على أن الحلول يمكن بلوغها من خلال التفاوض السياسي متعدد الاطراف بين كل الاطراف المتورطة في النزاع في منطقتنا .

ولهذا السبب أيضا فلقد طورنا مبدأ الحق والواجب للابقاء على العلاقات الطيبة مع الدول الاخرى في المنطقة دون استثناء ، حتى ولو كانت انظمتها السياسية مغايرة لنظامنا

السياسي . وينفس الحماس ، فاننا ندافع عن مبدأ الحق والواجب لمصون حياد بنما ، سواء كان هذا بالنسبة للقوات المتورطة في نزاع داخل المنطقة أو حيال القوتين العظميين الرئيسيتين . اننا نعتقد ان الحوار المستمر والتفاهم المتبادل مع كل البلدان الاخرى والقوات الاخرى التي تعمل من أجل الانفراج والتعايش المتسق ، يعتبران هما الاسلوب الوحيد لاعادة الأمن الى المنطقة والمحافظة على الأمن العالمي ومن ثم أمن بلادى نفسها .

ونريد أن تكون بنما محفلا ووسيلنا نشأنا في تنفيذ الاتفاقات التي تهدف إلى تحقيق الانفراج ، ولا نريد أن نكون طرفا في أية مواجهة . ولقد رفضنا ، لهذا السبب ، وكجزء من الدبلوماسية العريضة لبلدي ، أن نكون طرفا في أية أحلاف أو تكتلات تستبعد البلدان الأخرى ، رغم أننا في بعض الحالات لا نشك في النوايا الطيبة .

يرجع الاستقرار في بنما إلى حد كبير إلى أنه خلال العقد الماضي جرت مفاوضات شاقة ومعقدة مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بوضع قناة بنما . وقد حققت المعاهدات التي تمخضت عنها هذه المفاوضات عددا كبيرا من مطالب بنما الوطنية . وفي هذا الإطار كان تضامن أمريكا اللاتينية وبلدان العالم الثالث ومناطق أخرى ذات أثر حاسم وفعال يشجعنا في سياساتنا المناهضة للاستعمار . ورغم أننا لم نحصل على كل ما هو حق لنا ، فقد تحقق تقدم رائع ، وقد أرسيت معاهدات القناة الجديدة علاقات أكثر توازنا بين بنما والولايات المتحدة .

إن حقوق بلدي على قناة بنما ليست مجالا لأي شك لأنها تعتبر طريقا مائيا تغذيه مياه بنما الإقليمية ، ولنا حقوق معينة تتعلق بسيادة بلدي الدائمة على ثروتها ومواردها الطبيعية .

ومن المفهوم ، ومما لا يمكن تفاديه دائما ، أن أي معاهدة دولية تعقد من أجل تنسيق مصالح بلدين يتمتعان بالسيادة ، لا بد أن ترعى المصالح المشتركة لا الفردية . وقد يكون هناك ، بالطبع ، خلاف بين الأطراف في مرحلة التنفيذ . وهذا هو ما حدث في هذه الحالة .

إن قانون الكونجرس الأمريكي ٩٦ - ٧٠ ، الذي يخول الإدارة الأمريكية سلطة تنفيذ المعاهدة وفقا لنصوص المعاهدة ذاتها تد اثار خلافات في الرأي فيما بين الحكومتين ، وقد اعلنت حكومتي ذلك للمجتمع الدولي .

لقد عقد يوم الجمعة الماضي أول تشرين الأول / أكتوبر كل من دون ريكاردو دي لا اسبريللا رئيس بنما ، ورونالد ريغان ، رئيس الولايات المتحدة اجتماع عمل في واشنطن

ذلك الاجتماع الذي كانت له اعظم الاهمية ، بعد خمس سنوات من توقيع معاهدة تورينوس - كارتر ، وبالتحديد في الذكرى الثالثة لتنفيذ هذه الصكوك .

كان هدف الاجتماع بحث العلاقات بين بلدين صديقين ، لدعم التنفيذ الكامل لمعاهدات القناة لسنة ١٩٧٧ ، لاقامة علاقات اقتصادية اكثر عدالة بين شعبينا ، ولتنفيذ الاهداف المشتركة لخلق ظروف افضل من التفاهم والعدالة والتنسيق ، والتي لا غنى عنها ، من اجل ادارة قناة بنما بطريقة افضل وأكثر فعالية .

لقد اتاحت زيارة الرئيس اسبريللا الفرصة لوسائل الاعلام والرأي العام في الولايات المتحدة لتفهم التحفظات التي كانت لدى حكومة بنما فيما يتعلق بتدابير واجراءات معينة يتخذها مسؤولين في الولايات المتحدة ، حيث تكون هذه التدابير والاجراءات متناقضة مع المعاهدات . ونامل في انه سوف يمكن تحقيق حل عادل للمشاكل المعلقة ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالغاء جدول المرتبات التمييزي والمعروف بقاعدة الاجور في منطقة بنما ، ويجب ان يستبدل به ، كنتيجة لاعمال قادة بنما جدول مرتبات عام لا يتسم بالطابع التمييزي - اذا ما امكن للولايات المتحدة ، على ما نامل ، ان تتعاون مع بنما في تحقيق هذه النتيجة في الاجتماع التالي لمجلس ادارة هيئة قناة بنما ، الذي سوف يعقد في تشرين الثاني / نوفمبر في واشنطن .

ونود ان نضيف انه ربما كان من اعظم ما تهتم به حكومتي في هذا المجال ، ان تعمل بروح من التفهم لجوهر وأهداف المعاهدة الخاصة بالحياد الدائم لقناة بنما وادارتها .

لم يكن حياد الطريق المائي الداخلي الذي يتصل بالمحيط من الاهداف التي يرغب بلدي في التخلي عنها . ولا يمكن ان يقام أمن القناة على اعتبارات عسكرية . اننا نريد القناة في كل الأوقات - في اوقات السلم وفي اوقات الحرب - طريقا مفتوحا لكل بلدان وشعوب العالم . اننا لا نريد أن تستخدم القناة لاغراض شبه حربية .

تحتاج القناة الى الأمن ، في عالم مثل عالمنا لاتزال الخلافات والنزاعات الدولية تسوى - رغم وجود الأمم المتحدة فيه - عن طريق الحرب واستخدام القوة . اننا نعتبر ان أمن القناة يقوم على الصداقة وحسن النية والتعاون بين الشعوب .

يجب ان يكون الدفاع عن القناة داخل القناة ، ومن القناة ومن اجل القناة . لا يمكننا أن نوافق على استخدام قوات حراسة مسلحة ترابط هناك لاغراض او لأعمال شبه عسكرية خارج حدود بنما . ولا نريد ان تستخدم أرضنا أو القناة التي شقت في اراضي بنما لأعمال من شأنها ان تضر بمبدأ الحياد الذي اعلنته بنما على العالم أجمع . ولا نريد لها ان تصبح من الاهداف العسكرية او تتعرض للاضطرابات ومخاطر الحرب التي هي غريبة عنا سواء من ناحية الدفاع او الأهداف .

هذه هي الاهداف التي ننشدها في حياد المعاهدة ، وقد دعونا من أجل ذلك كل شعوب العالم لكي تتمسك بالبروتوكول العرفق بالمعاهدة . ونود أن نجدد ذلك النداء بهذه المناسبة .

طبقا للميثاق ، فان المنظمة والهيئات الاقليمية أجهزة للأمن الجماعي لا يمكن الاستغناء عنها لحفظ السلم الدولي . ومن المنطقي انها لكي تكون فعالة ، فان هذا الجهد الدولي يجب ان يستند الى حق كل البلدان دون استثناء في العضوية . ان نتائج الحرب العالمية الاخيرة ، والحرب الباردة التي استمرت عدة سنوات ، جعلت من المستحيل على الأمم المتحدة تحقيق هدف العالمية . ولسنا بحاجة الا الى ان نسوق كأمثلة على ذلك معارضة انضمام ممثلي جمهورية الصين الشعبية لمدة ٢٣ عاما ، ومقاومة قبول عضوية اسبانيا ، التي ضمت أخيرا ضمن مجموعة من ١٥ بلد آخر في ١٩٥٥ . وقد كان واضحا في الحالة الاخيرة ان اقامة العلاقات الدبلوماسية وتبادل السفراء والوزراء لا يعني أي حكم يتعلق بالسياسات الوطنية لتلك الحكومة .

ان التصويتات التي تجرى في هذه الجمعية لاعتبارات تتصل بموقف الدولة المعنية لا تعكس دائما رغبة الشعوب . ففي الحالة التي ذكرتها ، وفي حالات أخرى عديدة ، تجرى التصويتات في كثير من الأحيان لأسباب ناشئة عن ظروف معينة ، وفي بعض الأحيان لا تسود اعتبارات العدالة ، والمنطق ، والذوق العام ، وحسن النية ، على الصعيد الدولي وفي عملية صنع القرار داخل الحكومات الا بعد زمن ، وعندئذ تعلن هذه الحكومات عن أهدافها في المحافل الدولية .

ويحدث نفس الشيء على المستوى الاقليمي ، عندما تتعوق أحيانا الادارة وتزداد صعوبة في اقليم معين ، وعندما لا يشارك قطاع هام من هذا الاقليم في النظام .  
لقد أدركت بنمسا عبر السنوات أنه لا بد من اعادة بناء الأجهزة والمعايير الخاصة بالنظام المشترك بين البلدان الامريكية . وفي رأينا أنه اذا ما كان يراد لمنظمة الدول الامريكية أن تكون فعالة ، فانها يجب أن تكون متعددة الوظيفة ، وتفتح كل المحافل فيها للحوار الذي يتناول العلاقات الاقتصادية العادلة في القارة الامريكية ، مثل حوار الشمال والجنوب ، بمشاركة كل شعوب العالم الغربي .

وهكذا ، فان منظمة الدول الامريكية ستحتاج الى تعاون الولايات المتحدة بوصفه عنصرا اساسيا ، وسيكون اندماج كندا أمرا مرغوبا فيه . ان اندماج أو إعادة اندماج تلك الدول من امريكا الوسطى والكاريبى ، التي ليست الآن طرفا في هذه المنظمة أو التي أبعدت منها سيكون أمرا لا مفر منه في الواقع .

وفي النظام المشترك بين البلدان الامريكية تنشأ حالات تستحق دراسة جادة وهادئة تراعى فيها مصالح دول المنطقة . وكثيرا ما يسأل : هل تستطيع منظمة الدول الامريكية أن تؤدي وظيفتها بفعالية بغير الولايات المتحدة ؟

والاجابة هي بوضوح ، لا ، على أساس أن الولايات المتحدة ، مثل الدول الأخرى الأعضاء تقبل الالتزامات الواردة في ميثاق المنظمة ، وفي الاتفاقات الأخرى للنظام المشترك بين البلدان الامريكية ، وعلى شرط أنها تستجيب لتلك الاتفاقات .

وليس هناك شك في أنه في نظام اقليمي مفهوم بوضوح ، من المناسب أن نسأل اذا كانت منظمة الدول الامريكية ، التي تعاني أزمة صعبة ، يمكنها أن تؤدي وظيفتها بفاعلية دون مشاركة بليز ، وبورتوريكو ، وغيانا ، وكندا ، وكوبا .

ان المهمة الاساسية لهذا الفهم المؤسسي الجديد للنظام المشترك بين البلدان الامريكية ينبغي أن تكون في الحقل السياسي ؛ مثل بحث مسألة امريكا الشمالية والكاريبى ، وتلبيح العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة ، والقضاء على بقايا الاستعمار في امريكا اللاتينية ، ووضع جزر ماليفيناس والقاعدة البحرية في جوانتانامو ، والمنازعات الاقليمية بين بلدان المنطقة ، بالإضافة الى استكشاف امكانية التوصل الى حل أخوى تحقق به بوليفيا تطالعتها المشروعة في أن يكون لها في هذا العام ، الذي يوافق مرور قرنين على مولد المحرر سيمون بوليفار ، مخرج الى البحر يخضع لسيادتها كما فعل اسلافها .

وفي المجال الاقتصادي ، فان الندوة المشتركة بين البلدان الامريكية ، يجب أن تقوم ببحث العلاقات الاقتصادية بين امريكا اللاتينية والولايات المتحدة الامريكية ، لوصفها في المجال العادل والمنصف . وبحيث تخدم بصفتها منبرا للتفاوض في اطار علاقات الشمال والجنوب .

ان المشاكل المتعددة التي تواجه المنطقة في مجال التجارة ، والمنتجات الأساسية ، والتمويل ، والمؤسسات عبر الوطنية ، والاستثمارات الاجنبية ، ونقل التكنولوجيا ، يمكن أن تقدم حقا خصبا للتعاون الايجابي ، والديناميكي فيما بين بلدان المنطقة .

ان فكرة عقد مؤتمر قمة لامريكا اللاتينية في كاراكاس في ٢٤ تموز / يوليه ١٩٨٣ ، أو في أى تاريخ مناسب ، احتفالا بالعيد المئوى الثاني لمولد المحرر ، ارتبطت بعقد مؤتمر وزراء خارجية امريكا اللاتينية الذى قد يعقد في مدينة بنما ، المقر الرئيسي لمؤتمر امفيكتيونك لعام ١٨٢٦ ، الذى دعا اليه بوليفار في عشية معركة اياكوتشو في ١٨٢٤ . وفي نفس الوقت اتخذت حكومتا اوروغواى وكولومبيا مبادرات لعقد اجتماع لرؤساء دول وحكومات المنطقة لبحث النظام المشترك بين البلدان الامريكية .

ولتحاشي اى ارتباك حول هذه المسألة ، تتعين الاشارة الى الفرق بين اجتماع تعقده منظمة الدول الامريكية في اطار النظام المشترك بين البلدان الامريكية ، والاجتماعات ذات الطبيعة التشاورية ، أو أية طبيعة أخرى ، تعقد على المستوى الخالص لامريكا اللاتينية ان اجتماعات البلدان الامريكية ستعقد في اطار منظمة الدول الامريكية ، وهي منظمة اقليمية تضم الولايات المتحدة ، وبلدان امريكا اللاتينية باستثناء بليز وغيانا وكوبا التي ليست أعضاء في هذا الكيان الاقليمي .

ان الاجتماع العام الثاني عشر لمنظمة الدول الامريكية ، الذى يحضره وزراء خارجية الولايات المتحدة والدول الأعضاء ، سيعقد بعد اسابيع قليلة ، في تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام في واشنطن . ولن يكون من المنطقي بحث امكانية عقد اجتماع لوزراء خارجية البلدان الامريكية في كانون الاول / ديسمبر ، طالما ان اجتماع تشرين الثاني / نوفمبر سيتيح الفرصة لدراسة امور لها اهمية مشتركة لبلدان المنطقة على هذا المستوى .

وسيكون أمرا مختلفا تماما ، عقد اجتماع للتشاور ، أو اجتماع لدراسة الامور الواردة في جدول اعمال متفق عليه من قبل ، تحضره كل بلدان امريكا اللاتينية ، بما في ذلك بليز وغيانا وكوبا التي استبعدت من المشاركة في منظمة الدول الامريكية .



ان عدم اتخاذ اجراء في الوقت المناسب ، يعني في نظرنا ان يدرس اجتماع قمة عدم الانحياز الذي سيعقد في نيودلهي في سنة ١٩٨٣ ، الاقتراح الذي قدمته الدولة المضيفة في مؤتمر قمة عدم الانحياز الذي عقد في هافانا في ١٩٧٩ للتبديد بمعاهدة ريبو . ان هذا الاقتراح لم يناقش في ذلك التاريخ بسبب المعارضة القوية لبنما لهذا العمل ، الذي اعتبر في ذلك الوقت اجراء غير مناسب ، ولكن ازمة مالفيناس اعطته بعدا جديدا . ان العلاقات الدولية أصبحت الان محل حوار لاذع لحرب باردة . ان المواجهات المحلية تنتشر الى افق اخرى وتخلق احساس بالخشية من ان غياب التفهم والاتصال للوصول الى سلام متبادل فيما بين البلدان المتورطة في النزاع ، يمكن أن يؤدي خطوة خطوة الى حرب عالمية ثالثة .

ان امريكا اللاتينية لها سماتها الثقافية الخاصة ، ومصالحها المشتركة ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن الجذور التاريخية التي تربطنا بأمم وسط أمريكا وشمال أمريكا ، والمكسيك ، والكاريبي ، كمجموعة اقليمية لها سماتها الخاصة المحددة . ان مجتمع امريكا اللاتينية يولي اهتماما بالغاً لمختلف علاقاته مع الولايات المتحدة ، ويبذل الجهود حتى تتطور هذه العلاقات بتناسق وفي اطار اخوى وتصالحي وبروح التعاون المتبادل واحترام سلامة اراضيها وسيادتها واستقلالها ومبادئ المساواة في السيادة بين الدول .

عندما تؤثر هذه العلاقات بشكل سيئ على بعضها البعض ، وعند ما تحدث توترات بين بلدان امريكا اللاتينية او بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية كما هو الحال بالنسبة الى كوبا ونيكاراغوا يسود القلق الطبيعي الذي أعرب عنه بطريقة نبيلة رئيس المكسيك ، خوزيه لوبيز بورتييو ، ورئيس فنزويلا لويس هريرا كامبوس وتنشأ الرغبة في البحث عن طريقة للتفاهم والتصالح والسلم .

ان المحافل الاقليمية التي تضم بلدان امريكا اللاتينية فقط والتي كانت مبادرتها التاريخية من بوليفار لزيادة وحدتها وتكاملها ، تعتبر اليوم حقيقة سياسية تشكل جزءا من العلاقات الدولية .

ان أشد محافل امريكا اللاتينية تمثيلا هي دون شك جزء من النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية الذي لا يعتبر آلية لأمريكا اللاتينية للتشاور والتنسيق فحسب ، ولكنه ايضا جزء من استراتيجية امريكا اللاتينية لتنفيذ علاقاتها الاقتصادية تحت القيادة الماهرة والرشيده لرجل الدولة كارلوس الذامورا الذي تعرب له بنما عن التقدير والامتنان من شعوب امريكا اللاتينية على العمل الرائع الذي قام به بخية تعزيز المصالح الحقيقية لأمريكا اللاتينية . وبصورة عامة ، ان المنظمات الاقليمية تشكل مثلا نموذجا للقانون الدولي الحديث . ان الأمر ليس مجرد ظاهرة تتعلق بمنطقتنا . اذ حيث يوجد في منظمة الأمم المتحدة مجموعة امريكا اللاتينية الاقليمية توجد كيانات مستقلة مثل مجموعة اوربا الغربية ودول أخرى ، بما في ذلك الولايات المتحدة الامريكية ، والمجموعة الاقليمية الافريقية ، والمجموعة الاقليمية الآسيوية ومجموعة اوربا الشرقية .

ان أهمية المجموعات الاقليمية للعالم الثالث تبدو جلية في مشاركتها في إطار مجموعة ال ٧٧ المشكّلة بصورة رئيسية من المجموعتين الآسيوية والافريقية ومجموعة امريكا اللاتينية . ان نشاطها يؤثر على حوار الشمال والجنوب ويتعلق بالاستراتيجية الدولية وتنفيذ عقد الأمم المتحدة الانمائي للثمانينات ، والشروع في المفاوضات العالمية الشاملة واعتماد برامج العمل . وفيما يتعلق بالاجتماعات الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، فان الاجتماع المقبل للمؤتمر السادس سيعقد في بلغراد عام ١٩٨٣ . وان كلا من هذه المجموعات

الاقليمية للعالم الثالث ، ومن بينها مجموعة امريكا اللاتينية ، عن طريق النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية تعقد اجتماعات للتنسيق قبل اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تتوج باجتماع عام لمجموعة ال ٧٧ يشارك فيه متحدثون امريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا في دراسة كل الموضوعات وتحديد المعايير التي سيعرضونها عند اجتماع المؤتمر العام للاونكتاد . ان كل هذا يفسر كون هذه الهيئات امريكية لاتينية بصفة بحتة كما سبق الاشارة الى ذلك وتمتعها بنفس الحق مثل مجموعة امريكا اللاتينية في المشاركة على قدم المساواة مع البلدان الأخرى لآسيا وافريقيا واوروبا الغربية ودول أخرى تضم الولايات المتحدة الامريكية ومجموعة اوروبا الشرقية ، التي تتكون من بلدان أخرى ذات مصالح مشتركة في منظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وجامعة الدول العربية ومجموعة السوق الاوروبية المشتركة .

ان امريكا اللاتينية تود بصورة مشروعة تعزيز قدرتها على التفاوض داخل نصف الكرة هذا وخارجه ، مستخدمة أجهزة امريكية لاتينية خالصة . ان امريكا اللاتينية تريد الحلول لمشاكل امريكا اللاتينية بمعيار امريكا اللاتينية ، مطبقة مبادئ الصداقة والتعاون مع كل بلدان العالم اتساقا مع ميثاق الأمم المتحدة .

ان مؤامرات الامبراطوريات الاستعمارية السابقة لا تزال متطلعة للسيطرة على الطرق البحرية المؤدية الى البلدان القريبة التي تقع اراضيها بالقرب من المحيطات التي توليها أهمية استراتيجية .

لقد التزمنا سواء في هذه الجمعية وفي مجلس الأمن وفي محافل دولية أخرى بفرض الاستعمار ، ولا بد من اقتلاعه دون اعتبار للدولة أو الدول التي تمارسه . اننا نعتقد ان الاستعمار شرأيا كان مظهره . وبالنسبة لنظام امريكا اللاتينية ان الاستعمار لا شرعية له . ان التلق الذي أعرب عنه عام ١٩٤٠ وزراء خارجية الدول الامريكية بالنسبة الى الاحتلال النازي للبلدان الاوروبية التي لها ممتلكات في امريكا كان يجب أن ينطبق على ازالة الأوضاع الاستعمارية التي ما زالت قائمة في هذه المنطقة كما أعلن بوليفار عندما انعقد مؤتمر بنما .

واتساقا مع الموقف المناهض للاستعمار الذي يمثل سمة دائمة لسياستنا الخارجية ، فاننا نؤيد مطالبه الأرجنتين بجزر مالفيناس . ان بنما تعتبر من وجهتي النذار التاريخية والقانونية ان هذه الجزر ومياهها الملاصقة تنتمي الى اراضي جمهورية الأرجنتين . لقد كان ذلك صحيحا أيضا منذ ١٥٠ عاما قانونا وواقعا عندما عمدت بريطانيا متابعه لمخططاتها الاستعمارية التي أدت الى السيطرة على المحيطات والقارات ، الى النزول بتلك الجزر رغم مشيئة سكانها .

ان الوجود الاستعماري البريطاني في هذه المناطق يتناقض مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة التي أكدت وظهرت في قرارات كثيرة صادرة عن الجمعية العامة وتشكل اطارا متساويا لمعايير قانونية تدين الاستعمار والتوسع ، ولا بد من احترامها والانصياع لها من قبل جميع الدول الاعضاء في المنظمة .

واحتراما لهذه المقررات فان حكومتي مع بلدان أخرى من امريكا اللاتينية ايسدت الطلب الذي قدمه عشرون من وزراء الخارجية لادراج هذا البند في جدول اعمال هذه الجمعية ، املا في ان يتم التوصل ، في الامم المتحدة ، وعن طريق التفاوض تايبيدا لمبادئ القانون الدولي وقواعده الى تسوية نهائية لمشكلة عكرت صفو السلم والامن الدوليين وقضت على ارواح بشرية كثيرة .

ان هذا الحل النهائي لا بد من ان يستهدف استعادة سيادة الأرجنتين على جزر مالفيناس وتوابعها والانسحاب المبكر للقوات البريطانية واعتماد لائحة تضمن نقل الادارة البريطانية الى الادارة الأرجنتينية مع الحفاظ على مصالح العمال الموجودين في الشركة الانكليزية وشركة جزر فوكلاند والمواعين البريديانيين القاطنين في هذه الجزر .

ان حالة جزر مالينيناس والبحار المجاورة تخضع من الوجهة القانونية الى سيادة جمهورية الأرجنتين ، وقد تبدت ومشابهة لحالة ناميبيا التي تعلمت منها دول الجنوب الافريقي درسا . ان جنوب افريقيا تثير اسبابا تتعلق بالامن كي تستمر في احتلالها التعسفي لناميبيا مدعية ان ممر الكاب ، بصفته وسيلة للاتصال بجنوب الالمسي وبموانيء اوروبا وامريكا الشمالية ، يعتبر حيويا لبقاء الحضارة الغربية .

وفي كلتا الحالتين ، ان السلطة الاستعمارية وضعت حواجز في وجه استيطان مواطني البلدان الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، وفرضت ما يشبه العزلة على الاقاليم المحتلة لتمنع دخول اي شيء قد يضر بالكيان الاستعماري وتلاعبت بالتكوين الديمغرافي للأرض الخاضعة للسيطرة الاستعمارية لتحقيق أغراضها الملتوية .

ان هذا ما تستعمله بريتوريا كذريعة في مطالبتها بالأراضي والمياه والمجال الجوي لخليج والفيس ، الذي تزعم انه جزء لا يتجزأ من اراضي جنوب افريقيا .

ان هذه المطالبة من جانب الاستعمار في جنوب افريقيا والتي رفضتها الجمعية العامة مرارا ، هي نفسها التي تثيرها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لكي تبقى على احتلالها لجزر مالفيانس بالقوة . ولقد تم التذرع بأن احتلال دولة عضو فسي منظمنا لهذه الجزر أمر ضروري للسيطرة على الطرق البحرية في جنوب الأطلسي من أجل نقل البترول من الخليج الفارسي الى اوروبا الغربية والساحل الشرقي للولايات المتحدة . وأن ذلك أيضا يتعلق بالمصلحة البريطانية في الابقاء على وضع استراتيجي بالنسبة لمخططاتها المتعلقة بالقارة القطبية .

ونفس الصفاقة التي تطالب بها جنوب افريقيا بالسيطرة على خليج والفيس ، ترغب انكسرا في الاستيلاء بالقوة على جزر مالفيانس التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الارجنتين . ونظرا لوقف مناهضة الاستعمار الذي تتخذه افريقيا وامريكا اللاتينية ومية العالم الثالث ، فانها لن تسمح لبريطانيا وجنوب افريقيا بالاستمرار في هذا السلك . وسرعان ما سيتحقق الاستقلال لنايبيا ويشمل خليج والفيس كجزء من أراضيها ، وتعود سيادة الارجنتين على جزر مالفيانس .

ان الحرب الاستعمارية في جنوب الأطلسي كانت محكا للشرف الوطني الارجنتيني ، وقد شهد ذلك البحر الجنوبي عرضا عظيما لبطولة وشجاعة القوات المسلحة الارجنتينية التي أراقت دماءها دفاعا عن سلامة أراضيها ، التي تعد جزءا من قارة امريكا اللاتينية . كما انها ستطالب أيضا بأراضي سارمينتوسان مارتن . وفي مواجهة الاستعمار الذي عفا عليه الزمن ستوحد امريكا اللاتينية جهودها لاستعادة سيادة الارجنتين على جزر مالفيانس . ان قومية امريكا اللاتينية يجب أن تحتترم دون ابطاء .

ونتيجة لمثل وآمال الشعب الشقيق في الأرجنتين فاننا سنسلك سوبا طريق النصر .  
ونحن نقف بجانبه وبجانب الأجيال المقبلة لهذه الأمة البطلة .  
وفي ١٢ تشرين الأول / اكتوبر ، ونفا لبرقية وصلتنا ، سيقام احتفال حول نصب  
نلسن تحت شعار " مسيرة النصر " ، في محاولة لاضفاء صورة امبريالية على انكلترا .  
لماذا اختاروا ١٢ تشرين الأول / اكتوبر وهو يوم كولومبوس ؟ لماذا ذلك اليوم الذى  
يحتفل فيه ٥٠٠ مليون شخص بتراثهم الثقافى الاسبانى ؟ لماذا يراد اهانتهم بهذا الشكل ؟  
اننا نود أن نسجل احتجاجنا نيابة عن الكثيرين الذين يشعرون بالاستياء تجاه هذا العمل  
الذى لا مبرر له في عصرنا .

ان اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذى اعتمده الجمعية  
العامة في عام ١٩٦٠ ، أعلن بحزم الحاجة لوضع نهاية في أقرب وقت ، ودون شروط لكسل  
أشكال مظاهر الاستعمار ، وأيضا كل ممارسات التفرقة العنصرية والتمييز العنصرى التي تواكبها .  
وكان ذلك ميثاقا للقضاء على الاستعمار الوارد في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) وهو يشكّل  
جزءا من روح عصرنا ، وموجه للقضاء الكامل على الاستعمار في العالم . وهو يقف في وجه  
القوى الاستعمارية ويحثها على الالتزام بأحد المبادئ الأساسية لميثاق سان فرانسيسكو .  
وما زالت حتى الآن في افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا بعض مواطن الاستعمار  
التي لا مجال لها في عالم اليوم . ومن بينها بؤر النزاع الموجودة في جبل طارق وهونغ كونغ  
وجزر مالديف التي تسبب لمشاعر البلدان التي تنتمي اليها ، والتي يجب أن تعود لسيادة  
اسبانيا وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية الأرجنتين على التوالي . واني أنتهز هذه

الفرصة لكي أوضح لماذا ترفض الصين الادعاء والتهديد اللذين أعريت عنهما رئيسية وزراء بريطانيا ، من أن المعاهدات التي منحت بمقتضاها بريطانيا مستعمرة هونغ كونغ تتماشى مع القانون الدولي . ان حكومة بكين على حق في أن تعلن أن هونغ كونغ تعد جزءاً من أراضي الصين . وان الاتفاقيات الثلاث التي ترجع الى القرن التاسع عشر والتي تستند اليها بريطانيا تتناقض مع القانون الدولي لانها غير منصفة ولم تقبل ابدا من شعب الصين . ونتيجة لهذا ، فان لبكين الحق في استعادة هذه المستعمرة بالكامل عندما تسمح الظروف . ان هذه المعاهدات غير المنصفة لم تعد لها علاقة بالوضع . وهي تشبه المعاهدات الجائرة التي فرضت على اسبانيا عام ١٧١٣ بشأن جبل طارق والتي فرضت على بنما عام ١٩٠٣ بشأن قناة بنما .

ان هونغ كونغ وماليناس وجبل طارق تشكل أمراً مغايراً للعصر ، وغير مقبول ويتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة . ويهدد السلم والأمن الدوليين . وهذه المواطن لا بد من أن تعود الى جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الأرجنتين ومملكة اسبانيا كدلالة على احترام سيادة تلك الدول ولصالح العدل وتشيا مع روح العقد . انني أود أن أشير الى أمر آخر . ان الوضع في امريكا الوسطى يشكل ظفا دائما لحكومتى . كما أن الحرب الأهلية في السلفادور ، والعنف الذى يعصف ببلدان المنطقة والذى يهدد بالخطر حياة الشعب ، تمتد جذورها الى استغلال الجهد البشرى وعدم الانصاف الاقتصادى والاجتماعي الموجود هناك ، ولانتهاكات حقوق الانسان والمبادئ الديمقراطية التي سادت لحقب كثيرة في هذه المنطقة . ان المواجهة العسكرية الحالية هي مرحلة حرجة ومطرفة في النضال الطويل غير المثمر الذى يخوضه آلاف الرجال والنساء

من كل الأعمار لاستعادة ظروف معيشة ملائمة في اطار نظام اقتصادى واجتماعى وسياسى تختاره كل دولة في امريكا اللاتينية لنفسها ، دون أى ضغط أو تدخل أجنبي .

ونتيجة للحرب الأهلية في امريكا الوسطى شرد اناس آمنون وانتقلت العداوات عبر الحدود . وقد أثار ذلك منازعات بين القوات المسلحة للدول الأطراف ، والظروف مهيأة الآن لاندلاع مواجهة ستشمل كل المنطقة وتكون ذريعة لتدخل سافر من قوى أجنبية ، ونشوب نزاع دولي هائل ومعقد . ولهذا تزعجنا اللغة الفجة التي تستعملها السلطات في بعض دول المنطقة والتي تتحدث ببساطة عن امكانية الحرب بين بعض الدول وترفض توقع الصعوبات التي سيفرضها ذلك على الآلاف من النساء والأطفال والشيخوخ في المنطقة . وكل من يمكنهم رؤية هذه الامكانية يدركون أن هذه الحرب المعلنة ستكون كارثة على كل الأطراف على حد سواء . وسيخرجون منها أكثر فقرا وتدهورا اقتصاديا دون حل المشكلات التي يواجهونها اليوم .

ومما يزيد من سوء حظ هذه الشعوب الباسلة أن الخصومة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، اللتين تحاولان ، كل من جانبها ، السيطرة على العالم ؛ هذه الخصومة قد امتدت الى منطقة امريكا الوسطى حيث تهدد الدولتان العظميان الرئيسيتان بتحويل شعوب تلك المنطقة التي تسعى فقط الى تحقيق هويتها واستقلالها وحريتها والعسـدل والعيش ، الى أدوات لصراعهما .

وفي هذا الصدد يمكننا القول بكل ثقة ، انه لا يمكن حل مشاكل امريكا الوسطى دون حوار . ان بنما على استعداد دائم لتشجيع الحوار باشتراك جميع الأطراف التي يهمها الأمر ، ولا سيما السلفادور ، وغواتيمالا ، وكوستاريكا ، وهندوراس .

وربما استلهم رئيس بنما ، الرئيس ريكاردو دى لا اسبرييا ، أنكارا مطالمة عند ما تحدث عن مسيس الحاجة الى ايجاد أجهزة للتوفيق على الصعيد الاقليمي ، وعقد المفاوضات بشأن المنازعات الداخلية والخارجية في منطقة امريكا اللاتينية .

وقال رئيس بنما أيضا انه يتعاطف مع المبادرة الرامية الى حسم هذه المنازعات بطريق التفاوض ، التي اتخذها رئيسا فنزويلا والمكسيك السيد لويس هييريرا كامبينز والسيد خوسيه لوميز بورتينو وهدها . لقد بعث هذان الزعيما برسائل الى كل من القائد دانييل أورتيفا سافيدرا منسق الفئة الحاكمة في نيكاراغوا والدكتور روبرتو سوازوكوردوا رئيس هندوراس وروالد ريغان رئيس الولايات المتحدة في سعى لتحقيق الانفراج والسلم في امريكا الوسطى .

ويجدد بي أن أقول ان موقف بنما بشأن الموضوع ، قد طرح بصورة واضحة في الخطاب الذي أدلى به الرئيس ريكاردو دى لا اسبرييا امام أعضاء السلك الدبلوماسي في بنما في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ :

"تمشيا مع سياسات عمر توريوخوس نؤكد من جديد مركز بنما البوليفياري الاوريكي اللاتيني المحايد غير المنحاز ، واعترافنا بالحقوق والواجبات الناشئة عن

هذا الوضع . ونؤكد تقاليد بنما في الحفاظ على العلاقات الودية مع جميع البلدان على أساس من المساواة والاحترام المتبادل . ونحن على استعداد دائم لتشجيع الانفراج وتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، لاسيما في المنطقة الجغرافية التي ننتمي اليها .

" اننا نؤيد مبدأ السيادة بين الدول . ومازلنا نؤيد المقاصد الجماعية لبلدان امريكا اللاتينية وبلدان العالم الثالث في جهودها الرامية الى اقامة نظام دولي اقتصادى جديد ، ونظام دولي سياسي جديد ، يقومان على سيادة جميع الدول وسيادة كل دولة الدائمة على مواردها الطبيعية .

" وهذا يشمل الحق في تقرير المصير الذى يعني أن يكون بمقدور كل شعب اختيار النظام السياسي ، الذى يعتبره متفقا مع مصالحه وأمانه دون تدخل خارجي . ولهذا السبب ينبغي لنا أن نواصل تأييد جهود الشعوب في محاربة الاستعمار ، والدفاع عن استقلالها ، وسلامتها ، ورفض جميع أشكال التدخل والتهديد ضد البلدان الأخرى ، ولاسيما بلدان منطقتنا .

" وتمشيا مع التزامنا في امريكا اللاتينية ، وتقاليدنا البوليفارية ، فاننا نؤكد من جديد استعداد بنما ، بوصفها مقر المؤتمر الافكتيني ، لتكون مصدر التسويات السلمية لمشاكل منطقتنا " .

ان استقلال بورتوريكو مهمة من مهام الثورة التحريرية في بلدان امريكا اللاتينية التي أرجئت طويلا . ان بوليفار وغيره من زعماء النضال الطويل ، الذى بدأ بتمرد العبيد ، عرفوا أن جهود الاستقلال لن تكفل بالنجاح حتى تقوم جميع شعوب الانتميل بتخليص نفسها من المستعمرين الأوروبيين .

وفي مؤتمر بنما ، كانت قد جرت مناقشات حول ضرورة القيام باجراء ٢٤ متسقة متضافرة لتحقيق استقلال بورتوريكو وكوبا اللتين كانتا خاضعتين وقتئذ لسيطرة اسبانيا . ان هذه الرقبة ليست بجديدة على بنما أو على بلدان امريكا اللاتينية الاخرى . ففي عام ١٩٠٣ قال الدكتور بيليساريو بويراس ، الذي ترأس الجمهورية ثلاث مرات ، وأحد رجال الدولة المرموقين جدا في القرن الماضي ، قال انه اذا كانت الولايات المتحدة تعارض سيطرة اسبانيا على كوبا وبورتوريكو فذلك لانها تريد أن تمارس الهيمنة .

لقد انقضت ثمانية عقود على معركة أياكوتشو قبل أن يتم تحرير كوبا . اما بورتوريكو فقد تحررت من السيطرة الاسبانية لتقع تحت سيطرة الولايات المتحدة . ويجب أن يتساح لشعب بورتوريكو أن يحسم بنفسه ، دون ضغط ودون تدخل من أية جهة ، مسألة هويته وطابع وهيكل مؤسساته السياسية .

ان لسالة بورتوريكو جذورا تاريخية . وحقيقة انها لم تدرج على جدول أعمال هذه الدورة لا تعني أن هناك حلا لهذه المشكلة ، ولا تعني ان المشكلة غير موجودة . ومن السذاجة ان نعتقد ان التصويت الذي تم هنا ، لأسباب تتصل بالسياسة العليا لكل دولة ، يصر الرأي العام العالمي في امريكا اللاتينية . ان المناقشات التي جرت في مكتب الجمعية العامة ، وفي الجمعية العامة ذاتها ، ينبغي أن تحذر السلطة القائمة بالادارة من أن تصويت الثقة الذي منحه اياها الكثير من البلدان لن يبقى الى الأبد .

ومن الواضح انه لا بد من عقد حوار من أجل تحقيق حل ايجابي دائم يحمي الشخصية الثقافية والسياسية لبورتوريكو . ان شعوب امريكا اللاتينية تكن محبة خاصة لشعب بورتوريكو ، وتعترف بحقه في تقرير المصير ، وان يتاح له الخيار في أن يصبح جزءا من امريكا اللاتينية على قدم المساواة مع جميع البلدان الأخرى في نصف الكرة .

وبالنسبة لمسألة لبنان فان هذه المسألة تتصل اتصالا مباشرا بقضية فلسطين ، تلك القضية التي تشكل جوهر النزاع في الشرق الأوسط . وحرور الوقت يتجلى لنا أكثر فأكثر ان من المستحيل تحقيق سلم كامل عادل دائم في المنطقة دون ممارسة الشعب الفلسطيني الكاملة لحقوقه غير القابلة للتصرف .

لقد ادانت الجمعية العامة بشدة ، في قرارها ٢٢٦/٣٦ ألف الصادر في عام ١٩٨١ ، ضمن جطة امير ، العدوان الاسرائيلي ضد لبنان ، وقصف اسرائيل وتدميرها لمدنه وقراه بصورة مستمرة ، وجميع الأعمال التي تشكل انتهاكا لسيادة لبنان واستقلاله وسلامته الاقليمية ، وأمن شعبه .

ان بنط ترفض الارهاب وتدينه ، سواء أكان اسلاميا أو مسيحيا أو يهوديا وأيضا كان مصدره . ولكننا نرفض كذلك ارهاب الدولة ، وتدين هذا النوع من الارهاب الذي يعتبر ضمن أكثر الجرائم اللعينة المهينة لضير الانسانية .

ان المذبحة التي جرت في معسكى اللاجئين في بيروت منذ اسبوعين قد أصابت ضمير العالم بالهلع . لقد جرى قتل رجال ونساء وأطفال وشيوخ عن عمد باعداد بلغت في مجموعها عطية ابادة جماعية .

ان الرئيس ريفان الذي وضع تصورا لخطة من أجل انشاء وطن قومي للفلسطينيين في الضفة الغربية ، قد احاطته الحكومة الفرنسية علما بتلك الحقائق الرهيبة التي تقشعر لها الابدان وتصدم أعماق النفس .

ذكر جيمس رستون في مقال له نشر في ٢٢ أيلول / سبتمبر ، انه عندما وصلت القوات الفرنسية الى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين سمحت لها القوات الاسرائيلية بتدمير الالفام المزروعة الا انها لم تسمح لها بحماية هذه المخيمات . ودخل حلفاء اسرائيل "المسيحيون"

الى المخيمات وقتلوا سكانها في الوقت الذي قامت فيه القوات الاسرائيلية بالحراسة خارج  
المخيمات .

ان مذابح شاتيلا وصبرا التي يحمل الرأي العام العالمي الكنائس المسيحية ودولة  
اسرائيل المسؤولية عنها ستكون لطخة أبدية لهؤلاء الذين ارتكبوا هذه الجريمة ضد الانسانية .  
وستظل اذانة العالم ماثلة فوق رؤوس مرتكبيها كلعنة خزي وعار ، تنتشر عبر الزمان والمكان ،  
لتظل ماثلة فوق رؤوس احفادهم لأجيال متعاقبة . ولا يمكن لولئك المسؤولين عن هذه  
الجريمة الفظيعة ان يدعوا الانتماء الى القيم الاخلاقية للثقافة المسيحية او اليهودية الوثيقة  
العلة بحضارة عصرنا .

ان التعذيب والمعاناة اللذين تعرض لهما المكابيون ، ومذبحة الاطفال الابريسا ،  
 في بيت لحم الذين قتلوا بأمر من هيرودس بقيت ماثلة في ذاكرة البشرية كما ستبقى ماثلة فيها  
 فظاعة مذبحتي شاتيلا وصبرا . ولن يكون موت شهداء بيروت عبثا اذا أدت تضحيتهم الى مولد  
 الأمة الفلسطينية .

قد يكون من المناسب ان أنكر الجمعية العامة انه عندما انعقد مؤتمر وزراء خارجية  
 بلدان عدم الانحياز في بلغراد عام ١٩٧٨ ، حدثت ، بالنيابة عن حكومة توريخوس ، بعض  
 المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية لجمهورية بنما ، التي ارسيت في مؤتمرات عدم الانحياز  
 المتعاقبة . هذه المبادئ مازالت صالحة في عام ١٩٨٢ ، وسأكرر ما قلت .

تتمسك حكومة بنما برفض تواجد القوات العسكرية الأجنبية في أي بلد في العالم ، وتعتبر  
 ذلك ، عقيدة أساسية في سياستها الخارجية .

ان حكومة بنما لا تقبل تبريرا لأي عمل ، يقوم به الشرق أو الغرب ، ولا تتسامح تجاهه  
 اذا كان موجها ضد حق تقرير المصير ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى ،  
 أو ضد احترام السيادة أو السلامة الإقليمية لجميع الدول .

وتعترف بنما بأن عليها رسالة تاريخية في تعزيز التنمية العلمية والتكنولوجية لجميع  
 البلدان في منطقتها ، من أجل تحريرها الاقتصادي والاجتماعي وتكاملها .

وتعمل بنما على تعزيز فكرة الاحساس القومي في امريكا اللاتينية ، التي تستند على  
 التضامن والاعتراف بحقيقة التعدد .

وتؤكد بنما من جديد وجهة نظرها بأن علينا أن نعزز القومية في امريكا اللاتينية ؛  
 وهي ضرورة بصفة خاصة لمعالجة مشاكلنا ، بعيدا عن أي تدخل أجنبي ، وتعزيز مصالح  
 امريكا اللاتينية ، والحيلولة دون تغلغل أي شيء في سياسات امريكا اللاتينية قد يقوض ذاتية  
 شعونا وسيادة دولنا .

وتولي بنما الاهتمام في المقام الأول للعلاقات مع شقيقتها ، جمهورية كولومبيا وكوستاريكا ، المجاورتين ، وتعترف بالحاجة الى تنسيق الجهود لتعزيز التنمية والاستثمار بمناطق الحدود المشتركة، استثمارا متوازنا منسقا .

وتحترم بنما حقوق الانسان فوق أية اعتبارات سياسية أو ايدولوجية .  
وتحترم بنما ، بصفتها دولة موقعة على اعلان آياكوتشو ، معاهدة ثلاثيلوكسو ، وتتعاون في تنفيذ حظر الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية ، والحد من الأسلحة التقليدية في بلدان امريكا اللاتينية ، رغم أن ذلك لا يؤثر على قدرتنا على حماية سلامة اراضيها ، والدفاع عن نفسها ضد العدوان الاستعماري سواء من هذه القارة أو من القارات الأخرى .  
وتراقب امريكا اللاتينية بقلق الخلف المتعلق بملكية اقليم ايسيكيبو . وجميع بلدان منطقة امريكا اللاتينية على ثقة من أن هذا النزاع سيسوى عن طريق التفاوض وسيحل حلا معقولا لا يدع مجالا لشعور التنافر بين البلدان المتجاورة ، وعلى أساس من التفاهم والعدالة .

وترحب بنما الجهود الرامية الى تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا .  
وتؤكد مرة أخرى موقفها المؤيد لرفع الحصار المفروض على كوبا ، وتضامنها مع هذا البلد في طلبه لاستعادة قاعدة غوانتانامو البحرية .

ونحن نأمل ، استنادا الى المساعي الحميدة التي تبذلها بلدان المنطقة ، نسي أن تتحسن العلاقات بين غرينادا ونيكاراغوا مع الولايات المتحدة ، على أساس التفاهم والتعاون وحسن الجوار .

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط ، تؤمن بنما بأنه ينبغي حل النزاعات القائمة حلا سلميا في اطار الأمم المتحدة . ان حلا عادلا ودائما ، من وجهة نظر بنما ، لا بد ان يشمل

انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، وان يحترم الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وحق اسرائيل وجميع شعوب وبلدان المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة معترف بها .

وتعترف بنما بالحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وفي أن يكون له بلد مستقل . والنسبة للقدس ، لا تعترف بنما ، مثل الفاتيكان ، بضمها ، وتصصر على تدويل الأماكن المقدسة . والمثل ، لا نعترف بضم مرتفعات الجولان السورية ، أو ضم أى من الاراضي العربية المحتلة .

ستواصل بنما الدعوة الى انسحاب الجيش التركي من قبرص ، واحترام السلامة الإقليمية للجزيرة ، واستقلالها وعدم انحيازها . ونطالب بالامثال بصفة خاصة لقرار الجمعية العامة ١٢/٣٢ ، وقرار مجلس الأمن ٣٦٥ ( ١٩٧٥ ) .

وتستنكر بنما استمرار الحرب الحمقاء بين ايران والعراق ، التي يجب وضع حد لها عن طريق تسوية سياسية عادلة ومشرفة ، تعيد السلم بين البلدين الشقيقتين وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ونأمل في أن تبدأ الأمة الكورية العظيمة حوارا بناء بين مجتمعي الشمال والجنوب ، يؤدي الى التوحيد السلمي الأخوي لهذا الكيان السياسي العظيم في شبه جزيرة كوريا . لا بد من تقليل حدة التوترات في منطقة جنوب شرقي آسيا ، ومن ايجاد حلول سياسية شاملة ، عن طريق مفاوضات تشترك فيها جميع الاطراف المعنية اشتراكا نشطا ، بأمل استعادة السلام عاجلا الى هذه المنطقة .

وفيما يتعلق بجنوب افريقيا ، تعارض بنما نظرية العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري وممارسة نظام بريتوريا الظلم الجائر على الاغلبية الافريقية الوطنية الكبرى . اننا نهجد دون تحفظ تطلعات شعبي ناميبيا وآزانيا ، ونؤكد مجددا تضامنا مع بلدان خط

المواجهة مع حركات التحرر الوطني في جنوب افريقيا ، وبصورة خاصة المنظمة الشعبية  
 لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) والمؤتمر الوطني الافريقي .  
 وتؤيد بنما ، التي كانت أول دولة في امريكا اللاتينية تعترف بوجود الجمهورية  
 الديمقراطية العربية الصحراوية ، حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير .  
 وكانت بنما كذلك من بين البلدان الالولى التي أعلنت شجبها للتدخل السوفياتي في  
 افغانستان ، داعية الى الامتثال لقرارات الجمعية العامة التي تطالب بانسحاب القوات  
 الاجنبية ، واحترام السلامة الاقليمية لافغانستان واستقلالها وعدم انحيازها .  
 ووصفة بنما بلدا بحريا يستخدم المحيط الهندي ، وينتمي الى العالم الثالث ،  
 فهي تؤيد بحماس اعلان المحيط الهندي منطقة سلم ، وتدين صراع الدولتين العظميين  
 في الشرق والغرب ، على تلك المنطقة ، لانه يشكل تهديدا للبلدان المشاطئة للمحيط  
 الهندي ومصدر قلق لها .  
 ان الافكار التي أعرب عنها الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، في  
 تقريره الى هذه الدورة للجمعية العامة ، تدعوا بشدة الى التأمل .  
 نحن لا نريد أن نعقد مظانة مع تقارير اسلافه ، ولكن من وجهة نظرنا ، يشكل  
 هذا التقرير وثيقة تتسم بالوضوح والاخلاص في وصف حالة الامم المتحدة وذكر لوجه النقص  
 والتهرب ومواطن الضعف فيما يتعلق بالاضطلاع بمسؤولياتها طبقا للميثاق . ويؤكد الامين  
 العام أن مواطن القصور هذه قوضت ثقة الجمهور العالمي بها ، ويقدم مقترحات ايجابية  
 ينبغي اتخاذها لاستعادة تلك الثقة المفقودة .

في عام ١٩٧٨ ، عندما اشتركت في المناقشة العامة ، في الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، قلت :

" ان منظمة الأمم المتحدة التي ولدت على أثر الحرب العالمية الثانية كوسيلة للتعاون وليست كأداة للمواجهة ، لم تستطع أن تعمل بفاعلية لتطبيق ما نص عليه ميثاق سان فرانسيسكو لقامة السلم والأمن الدوليين . واني أستشهد على ذلك بالصراعات الطسوية فيما بين البلدان العربية واسرائيل في الشرق الأوسط ، والعذاب النفسي للشعب الفلسطيني وسحق حقوقه الثابتة تحت الاقدام ، والعدوان الفادر والالام المضنية التي تعرض لها شعب لبنان ، والاحتلال غير الشرعي لجمهورية قبرص من جانب قوات تركيا ، والقمع غير المقبول في ناميبيا من جانب نظام بريتوريا العنصرى ، وفرض بشاعة نظام الفصل العنصرى بما يضر مصالح الأغلبية العظمى لشعب جنوب افريقيا . . . والصراعات الدامية فيما بين الدول الشقيقة في آسيا وافريقيا ، والخلايا الاستعمارية التي مازالت تلتطخ خريطة امريكا اللاتينية" .

( A/S.10/PV.10 ، ص ٣٢ ) .

ودون أن أحاول حل الألفاظ السياسية في الأمم المتحدة ، فان بنما أثناء السنوات الست التي كانت فيها عضوا في مجلس الأمن في العقد الماضي ، حاولت أن تحرر هذا الجهاز من عبزه ، وأن تتيح له تنفيذ واجباته المقدسة التي يفرضها الميثاق .

وعندما بدأنا علنا وجدنا أنفسنا في حالة تماثل الحالة التي سبقت الحرب العالمية الثانية والتي نجمت عن اخفاق عصبة الأمم ، وذلك بسبب الموقف السلبي للدول الكبرى الذي تجلّى في تراخيها في تنفيذ التدابير التنفيذية المنصوص عليها في الميثاق ، مما حرم عصبة الأمم من فعاليتها ، وأدى الى عدم الثقة بها ثم انهيارها .

ان التردى في معالجة المشاكل الحرجة التي استلزمت اجراءات وقائية أو أعمال تصويبية لمعالجة التوترات والمنازعات ، والمجابهاات بين الدول الأعضاء ؛ وان عدم التقيد بمقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن من جانب الدول الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ، واستمرار الدولتين العظميين الرئيسيتين في انتاج وتكديس الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية وذات الآثار العشوائية ، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والجرثومية ؛ وعدم اكتراث هذه البلدان بالاجراءات التي اتخذتها الدورتان الاستثنائيتان للجمعية العامة المكرستان لنزع السلاح ، وحالات أخرى كثيرة ذات طابع مماثل ، كل ذلك قد أدى اليوم كما أدى في الماضي الى الاستياء والشعور بالاحباط من جانب شعوب العالم قاطبة .

وعاما بعد عام ، فاننا ممثلي الدول الصغيرة والمتوسطة ، التي تمثل الأغلبية الساحقة من أعضاء هذه المنظمة ، ما فتئنا نكرر شجبنا ونؤكد تطلعاتنا ونعرب عن آمالنا ، ونصوت تأييدا للقرارات العادلة والقابلة للتنفيذ ؛ ولكن شيئا لم يتغير في سلوك المنظمة . كان هناك نفس الانتهاك لحقوق الدول المجاورة ، ونفس الظروف المؤسفة لمئات الملايين من البشر الذين يطلبون فقط الخبز والعدالة والسلام . وقد عرضنا هذه الأمور على الجمعية العامة وناقشناها ولكن نتج عن هذا آلاف الصفحات التي أسست أرشيف هذه المنظمة .

كل هذا يشكل الخلفية للاراء التي طرحها علينا الأمين العام والتي تصل الى أسماعنا كصيحة خطر وألم .

ويجب أن نكرر قول الحقيقة مرة بعد مرة، ويجب أن نقوم بذلك ولو أنه من المؤلم أن ندرك أن ما سنقله سيذهب سدى . ومع هذا فمن المستحيل أن نقبل بأن تتدهور المنظمة العالمية . ان هذا الأمر يمكن وقته ، ويمكن علاجه . وفي قيامي بواجباتي الوظيفية فاني غالباً ما أرتحل عبر بلدان العالم الثالث ؛ وهذا هو السبب في تأكدي من أن انعدام ثقة الشعوب في الأمم المتحدة ، ليس رفضاً للمنظمة العالمية . ان الشعوب ترغب في تنشيط المنظمة ، وتمكينها من حل المشاكل الحيوية للبشرية ستعينة بالموارد الوفيرة المتاحة .

ان البلدان الصغيرة والمتوسطة لن تتخلو عن مثلها وتطلعاتها التي صيغت نتيجة للحرب العالمية الثانية ، وتم التعبير عنها في ميثاق الأمم المتحدة . ولن يكون هناك تباطؤ في الجهود الرامية الى تحقيق سلم عادل ودائم . ان هناك مطالبة ملحة بالأمن الجماعي والشخصي . فالشعوب لم تدعن للقهر ولم تفقد ايمانها بالحق .

ان الشعوب على ثقة من أن حزمها سيؤدي الى ازالة هذه الأمور التي عسّقت عمل الأمم المتحدة وعطلت تنفيذ أهداف الميثاق ، في توطيد السلم والأمن واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان البلدان الصغيرة والمتوسطة ليست لديها الوسائل المادية لبناء نظام أكثر فعالية للأمن الجماعي . وما يمكن أن تفعله هو أن تتحدث في المحافل الدولية ، كما نفعل الآن في هذه الجمعية العامة . ويمكن أن نتحدث في صوت واحد يدعو الدول الكبرى أن توقف تنافسها ومجابها ، وأن تضع مواردها وقدراتها في خدمة الأمم المتحدة ، وأن تأخذ بالاقتراح الذي تقدم به الأمين العام ، والرامي الى عقد اجتماع لمجلس الأمن على مستوى القمة لبحث مشاكل المجتمع الدولي .

ويقع علينا واجب في تعزيز كرامة الأمم المتحدة ، باعادة الروح التي سادت عند انشائها ، وأن تكوّن جهودها للمهام التي تعهدت الدول بالقيام بها في لحظة مستنيرة ، تلك الدول التي عانت من التخريب المادي والبشري الناجم عن العدوان النازي والفاشي في الحرب العالمية الثانية . ويمكن بقدر كاف من التخيل والاصرار أن نوحّد القوى للوفاء بهذه الوعود الواردة في ميثاق سان فرانسيسكو بتجنّب الأجيال الحاضرة والمستقبل ، خطر التعرّض لويلات الحرب وافتناء أنفسنا .

وما زال هناك وقت لكي نولي الاهتمام لنداء حركة عدم الانحياز في نيودلهي بأن نفتح صفحة جديدة في تاريخ البشرية ، صفحة تكشف عن الوعي بصيرنا المشترك ، وتضامن جميع الشعوب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أشكر فخامة نائب رئيس جمهورية بنما على بيانه الهام الذي أدلى به الآن .

اصطحب فخامة السيد يورغى . ايبوكا نائب رئيس جمهورية بنما من المنصة .

### البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

#### المناقشة العامة

السيد بونفو (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : انه لشرف لي أن أتوجه بالخطاب الى الجمعية العامة ، باسم وفد غابون واسمي شخصيا ، وأن أوجه الى سعادة السفير ايسرى هولاي تهنئتنا الحارة لانتخابه لرئاسة الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وانني أدرك مدى ثراء تجربته وصفاته الفريدة التي عبر عنها جميع المتكلمين الذين سبقوني ، ولذلك فاني على ثقة أنه بفضل قيادته الحكيمة وعدالته واتزانه فان أعمالنا سوف تسير بهدوء وكرامة ، وتتوصل الى نتائج ايجابية تتشع مع تطلعاتنا . ومن ثم فاني أود أن أؤكد له أن وفد غابون سيكون دائما على استعداد للتعاون معه بالأسلوب الذي يراه مناسباً للمعاونة في تحقيق أهدافه .

وللسيد عصمت كئاني ، نائب وزير خارجية العراق ، ورئيس الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، فاني أود أن أعرب عن تقديرونا لحكمته وفعاليته واعتداله التي بدت خلال فترة رئاسته التي شهد فيها الكثير من الموضوعات الصعبة والدقيقة في اطار مناخ دولي خطير متدهور . ان حكومة غابون قد أتاحت لها فرصة توجيه التهنئة الرسمية للسيد بييرز دي كوييار الأمين العام الجديد بمناسبة انتخابه لرئاسة هذه المنظمة . وانني أود أن أكرر هنا ارتياحنا العميق لهذا التعيين الذي لا يشرف بيرو وحدها وانما العالم الثالث بأسره ، وأود أن أؤكد للسيد بييرز دي كوييار مرة أخرى أنه يمكنه دائما أن يعتمد على حكومة غابون في التفهم والتأييد الضروريين من أجل القيام بمهامه الصعبة والدقيقة .

يوجد الآن تقليد ثابت يقضينا ، نحن ممثلي الدول الأعضاء ، أن نجتمع هنا كل عام لتدارس الوضع الدولي . واننا ان نقيم التقدم الذي أحرز منذ الدورة الماضية ونتبادل وجهات النظر حول آفاق المستقبل فاننا نحاول أن نحدد معا الأهداف التي ينبغي التوصل اليها والمهام التي يتعين علينا القيام بها في المرحلة القادمة .

ان الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة انما تفتتح وسط جوش يد الكتابة ، خيمت عليه أحداث لبنان المأساوية ، وحرب الشقيقين العراق وايران ، والعدوان على أنغولا من قبل جنوب افريقيا ، ووجود قوات احتلال أجنبية في أفغانستان وفي كموتشيا ، ناهيك عن بحر التوتر الأخرى التي تعرّض الأمن والسلم في مناطق أخرى من العالم للخطر .

ان التسوية السلمية للمنازعات عن طريق المفاوضات ، وهي أساس الانفراج والتعاون الدولي ، يحل محلها بصورة متزايدة استخدام القوة الغاشمة العمياء ، الأمر الذي يشكل ظاهرة أصبحت أكثر تواترا بل في الحقيقة تبد وأنها أصبحت القاعدة في الممارسات الدبلوماسية .  
وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ، بالرغم من الاعتراف الدولي به ، ليس مقبولا وليس مطبقا من جانب الدول التي تمارس السؤلية .

ان الأشكال الجديدة للسيطرة السياسية والاقتصادية تتطور وتزيد من أوجه الظلم والاختلال وتصبح مصدرا للتوتر والنزاع اللذين يعرّضان السلم والأمن الدوليين للخطر .  
وما لا شك فيه أن العلاقات الدولية تمر اليوم بفترة صعبة ، واستمرار هذا التوتر وهذه المنازعات انما يعرّض منظمتنا لمحنة كبيرة ويعرّض المجتمع الدولي لمخاطر جديدة .  
ففي الشرق الأوسط ان الغزو الاسرائيلي الأخير للبنان ، والنتائج الخطيرة التي ترتبت عليه ، قد زاد من تعقيد الموقف المتفجر الذي كان يسود المنطقة . ان المذابح الأخيرة التي وقعت في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت انما تملأ قلوبنا بمشاعر الصدمة والهول .  
ان المجتمع الدولي قد أدان بالاجماع هذه الجريمة البشعة التي تدق ناقوس الخطر بالنسبة لقاعدة أخلاقية كانت حتى اليوم تلزم باحترام حق الحياة لغير المحاربين . دعونا نأمل نسي أن لا تؤدي هذه الجريمة الشنعاء الى موجات من العنف القاتل الأعس يكون الأبرياء ضحاياها الأولين .

لقد بلغ الموقف في الشرق الأوسط حدا من الخطورة يدعو منظمة الأمم المتحدة ، بدعم كامل من الدول العظمى الأعضاء الداعمين في مجلس الأمن ، الى القيام بكل ما يمكنها القيام به لوقف الحرب والبحث عن حل شامل وعادل ونهائي يعيد السلام الى هذه المنطقة التي تعاني من اضطراب شديد . ان مثل هذه الحلول لا يمكن أن تعتمد على القوة بل يجب أن تكون مقبولة من الجميع ، لأنه بات من الواضح أنه لن يكون هناك حل لمشكلة الشرق الأوسط اذا لم تؤخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف . ومعنى ذلك ضرورة اعادة الأراضي العربية المحتلة من قبل اسرائيل في سنة ١٩٦٧ ، ومشاركة الفلسطينيين في محادثات السلام ، والطبع ، وضع جميع الالتزامات الملائمة التي تضمن حق الجميع في العيش في حدود آمنة ومعترف بها .

والاضافة الى ذلك ، ان غابون تشعر بالقلق الشديد تجاه النزاع الدموي الذي طال أمده بين العراق وايران والذي يعرض السلم والأمن للخطر في هذه المنطقة الحيوية والحساسة من العالم .

ان غابون ، على أساس علاقات الصداقة المتينة التي تربطها بكل من البلدين تناشد مرة أخرى الشعور بالسيادة والمسؤولية والواقعية لدى قادة هاتين الدولتين بوضع حد لهذه الحرب العشوائية وأن يبدأ الحوار والتفاوض بينهما ، وفقا لروح ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز التي تلتزم بها هاتان الدولتان .

وقد أصبح الموقف في هذه المنطقة من العالم أكثر تفجرا نظرا لوجود بؤرة أخرى من التوتر التوتر الى جوار ايران : أفغانستان ، ذلك البلد الممزق نتيجة لحرب داخلية .

ان الأمم المتحدة يجب عليها أن تواصل العمل الذي بدأت في الماضي وأن تبذل الجهود من أجل التوصل الى انسحاب القوات الأجنبية التي تحارب في هذا البلد . وهذا الانسحاب لن يتمكن السكان المعنيون من الاعراب عما يريدونه وتحديد النظام الذي يختارونه ؛ هذا هو الحل الوحيد الذي يضمن سيادة أفغانستان ويحافظ على طابعها بصفتها دولة غير منحازة . وينطبق ذلك على كمبوديا ، حيث لا يتمكن النظام الشرعي والمعترف به دوليا من ممارسة سلطته على كل أراضي هذا البلد نظرا لوجود قوات أجنبية فيه . ونحن نشجع المبادرات التي اتخذتها القوى السياسية الحرة في هذا البلد والبلدان المستقلة في المنطقة من أجل اعادة الشرعية والديمقراطية الى كمبوديا .

وفيما يتصل بشبه الجزيرة الكورية ان تقسيم هذا البلد الى د ولتين تواجه احدهما الأخرى نتيجة لا اختلاف الاختيارات السياسية للنظامين الحاكمين انما يعد نتيجة من نتائج الحرب الباردة ، تلك المرحلة المنصرمة من مراحل التنافس بين الشرق والغرب . وغابون ، وفاقاً منها للشعار الذى اتخذته لنفسها ، شعار الحوار والتسامح والسلام ، دعت كلا الطرفين الى الجلوس حول مائدة المفاوضات والبحث معاً ، دون تدخل خارجي ، عن الطرق والوسائل التي تسمح باعادة توحيد البلاد . وهذا الموقف أكده مؤخراً للمرة الثانية رئيس جمهورية غابون سعادة الحاج عمر بونغو الذى قال :

" انه من خلال الحوار والحوار وحده ، وفي اطار روح البيان المشترك الصادر في ٤ تموز/ يولييه ١٩٧٢ الذى أعربت فيه كل من الدولتين الكوريتين عن رغبتها في التوصل الى توحيد بلديهما بطريقة سلمية ، ستحقق شبه الجزيرة الغاية التي تخدم مصالح السلم والأمن ليس فقط في كوريا بل وفي العالم أجمع أيضاً ."

ان العنف الذى تتميز به الصراعات التي أشرفنا اليها أدى الى استقطاب اهتمام المجتمع الدولي ولفت انتباهه بما يؤدي الى انطباع بأن المجتمع الدولي أقل اهتماماً بما يجري في افريقيا . هل يمكن أن يؤدي بنا ذلك الى الاعتقاد بأن المشكلة الافريقية لا تثير الا قدراً ثانوياً من الاهتمام وأن الاهتمام لا ينصرف الا لما يحدث خارج القارة السوداء ؟

ومع ذلك ، فان آلافاً من البشر يموتون في قارة افريقيا ، وما يزال الموت ستمراً في جنوبها - في ناميبيا وفي أنغولا وفي غيرها - نتيجة للأعمال العدوانية التي تمارسها سلطات جنوب افريقيا العنصرية ، اتباعاً لسياستها غير الانسانية للفصل العنصري . والحكومة العنصرية في بريتوريا ، بالرغم من ادانة المجتمع الدولي الاجماعية لها ، وبالرغم من مناشدات الأمم المتحدة وشجبها لها فانها تواصل دون كلل ودون رادع سياستها المشينة في التفرقة العنصرية ولا تزال تخضع مجتمع السود فيها للارهاب والعنف . فوسائل التصفية الجسدية السريعة التي تمارس أصبحت أمراً عادياً . وترسانة القوانين الظالمة انما تزداد قوة وتعقيداً من أجل تحييد واخضاع الشعب الأسود الذى يتجمع أبناءه في اطار المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر عموم افريقيا الذين نسي كفاهم البطولي يتعرضون للسجن والتعذيب والاستشهاد كل يوم .

ان هذه السياسة الشائنة التي يدونها الجميع بشكل قاطع لا يمكن أن تستمر الا نتيجة  
تأييد الرأسمالية الدولية الكبرى والتواطؤ المفضوح لحكومات البلدان ذات المصالح الكبرى المتنوعة  
في افريقيا الجنوبية . واننا نطالب هذه الحكومات مرة أخرى أن توقف كل أوجه التعاون مع حكومة  
بريتوريا العنصرية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ، وأن تمارس على حكومة جنوب افريقيا الضغوط التي  
تؤدي الى تخليها عن سياسة الفصل العنصري ، بما يسمح للأغلبية السوداء أن تحتل بكرامة حقها  
في الحياة الوطنية وأن تمارس حقوقها وواجباتها على قدم المساواة .

وفما يتعلق بناميبيا ، لا يبدو أن حكومة جنوب افريقيا راغبة في التنازل عن موقفها والالتزام بارادة المجتمع الدولي . ان استقلال ناميبيا الذى كان يجب أن يتحقق منذ وقت طويل ، قد تأخر عاما بعد آخر نتيجة لرفض بريتوريا وضع حد لاحتلالها غير الشرعي لهذه البلاد . ان جيش جنوب افريقيا الذى يواجه الكفاح البطولي لشعب ناميبيا الباسل ، لا يبت بذور الارهاب والألم بين السكان الأبرياء والسكان المدنيين نحسب وانما يهاجم أيضا البلدان المجاورة ، ولا سيما أنغولا وليس من المقبول أن تكون القوى الكبرى التي تتحمل مسؤولية السلام في العالم موافقة على تلك السياسة ، سياسة العدوان الوقحة التي تنتهك القانون الدولي وتتجاهل الأخلاقيات الدولية . ان حكومات القوى الغربية الخمس التي تشكل فريق الاتصال ، يجب أن تدفع حكومة بريتوريا الى الأخذ بخطة التسوية الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، وهي الأساس الوحيد للمفاوضات .

ان مناورات بريتوريا التي ترمي الى تبرير احتلالها غير المشروع لناميبيا ووجود قواتها على أراضي أنغولا ، هي مناورات لا تنطلي على أحد . وان الابتزاز الذى يرمي الى اقامة علاقة بين انسحاب هذه القوات من ناميبيا ووجود قوات كوية في أنغولا ، غير مقبول ويجب رفضه . اننا جميعا ندرك بالفعل أن جنوب افريقيا تحتل ناميبيا احتلالا غير مشروع وأن أراضيها اراض دولية تحت سيادة الأمم المتحدة ، بينما توجد القوات الكوية في أنغولا بطريقة مشروعة تماما ، وموجب اتفاقات تم التفاوض بشأنها وتم ابرامها بين دولتين كل منهما ذات سيادة . ومن ثم ، فانه لا يمكن الربط بين الأمرين . وعلى حكومات القوى الخمس التي تشكل فريق الاتصال أن تجعل حكومة جنوب افريقيا ترى ذلك . ان افريقيا والمجتمع الدولي بأسره يطالب بانسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا حتى يتمكن شعب هذا البلد الذى يكافح أبنائه كفاحا بطوليا ، من أن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير ، ومن التوصل الى السيادة الدولية والى وحدة أراضيها .

بذلك تكون منظمة الأمم المتحدة قد نجحت في انها وضع استعمارى بال وغير مقبول في عالم اليوم ، حيث ينبغي أن يكون جميع البشر وكل الشعوب ، وكل البلدان متحررة ومتساوية وذات سيادة .

ان العنف والنزاع والحرب التي تعرّض السلام والأمن في العالم للقتل ، تتمشى مع منطق التدمير الذاتي الذي يؤدي اليه السباق الشيطاني نحو التسلح ، ذلك السباق الذي يشهد تزايداً وأبعاداً مثيرة للقلق . ان مواصلة صنع وتكديس الأسلحة النووية ، بالإضافة الى أسلحة أخرى للتدمير الشامل متزايدة التعقيد ، وتطوير أسلحة بيولوجية وأخرى كيميائية ذات آثار مدمرة ، لا بد وأن تدفع الى مجابهة شاملة . ان هذا الخطر الحقيقي - خطر وقوع كارثة عالمية - رغم ادراك الجميع له ، لا يسمح - للأسف - بوقف سباق التسلح الذي التزمت به القوى الكبرى . لقد أصبح أمراً عادياً أن نشير الى الموارد الضخمة التي تنفق على التسلح ، والى تبديد الموارد التي تخصص لهذا الغرض والتي كان يمكن أن تخصص لأغراض التنمية . ولكن هكذا طبيعة الانسان ، يتعمس أمام الوجود ، ويواصل طريقه دون كلل حتى ولو أدى به هذا الطريق الى الفناء .

ان فشل الدورة الثانية الاستثنائية للجمعية العامة بشأن نزع السلاح التي عقدت هنا في هذا المكان في حزيران / يونيه الماضي ، يشكل مثالا محزنا لانعدام الرؤية . وخلال تلك الدورة ، فان ممثلي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، مثلما فعلوا في الدورة الأولى لنزع السلاح أدانوا بشدة العمل الأحق لسباق التسلح وتبديد الموارد ، ودعوا القوى الكبرى الى وضع حد لسياسة الافراط في التسلح وحظر أسلحة التدمير الشامل ، والى اجراء مفاوضات تؤدي الى نزع سلاح عام وكامل . ولا بد لنا أن نعترف ، للأسف ، بأن هذا النداء قد لقي آذانا صمّاً ، حيث لم تتمكن الدورة من اتخاذ أية تدابير ايجابية .

ومع ذلك ، تعتقد غابون أنه ينبغي ألا تخيب الآمال ، ولا بد من مواصلة الجهود التي بدأت ، حتى نحمل القوى الكبرى على اتخاذ مواقف أكثر تعاوناً تجاه الأمم المتحدة ، التي ينبغي أن تكون قادرة على القيام بالدور الذي يتعين عليها أن تقوم به في مفاوضات نزع السلاح . ان نزع السلاح العام والكامل ضرورة حيوية ، ليس فقط لأنه سيضع حداً نهائياً لتزايد مخاطر النزاع الهائل ، ولكنه أيضاً سيوفر موارد مالية ضخمة يتطلعها سباق التسلح ، تلك الموارد التي يمكن تخصيصها لتحسين مستوى الاقتصاد العالمي ، وهو ، كما نرى ، في حالة انهيار عام اليوم . والواقع أن الدراسات العديدة التي أعدها البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الفترة الأخيرة ، تقدم صورة مظلمة للوضع الاقتصادي في العالم . ان تباطؤ النمو

الاقتصادى قد أصبح شاملا في جميع المناطق ، وأصبح عاما في جميع البلدان أيا كان مستوى تطورها أو بنيتها الاقتصادية . وهذا الكساد واضح ، وخاصة في البلدان النامية حيث نشهد زيادة في البطالة وتناقصا ملحوظا ومحسوسا في الدخل القومي .

وليس من المتوقع أن يسمح الوضع الاقتصادى الدولى بالارتفاع بمعدلات النمو في البلدان النامية في السنوات القليلة القادمة . ان صادرات تلك البلدان سوف تظل متناقصة حتى يوجد معدل اقتصادى واضح في الدول المصنعة . ومن ناحية أخرى ، فان تدهور شروط التجارة الذى ينعكس على زيادة أسعار السلع الرأسمالية ، وانخفاض أسعار المواد الأساسية ، واختلال النظام النقدى الدولى الذى تعرض للخطر إثر التخلي عن أسعار الصرف الثابتة وزيادة أسعار الفائدة ، الذى أدى الى زيادة غير محتملة في أعباء خدمة الديون ، كل ذلك لا يبعث على التفاؤل؛ وهي كلها أسباب أدت الى الانتكاس الاقتصادى العام ، ويمكن أن نشهدها في البلدان النامية .

ان البلدان المصنعة تبدو غير قلقة ازاء هذا الوضع . بل على العكس ، فهي تزيد من تدابير الحماية التي تتخذها باسم المصالح الوطنية ، مما يزيد من الاضرار بالبلدان النامية .

ومن أجل مواجهة هذا الوضع ، وانتظارا لاعادة تشكيل الاقتصاد العالمى ، فاننا وجدنا من الضروري أن نطالب بزيادة المساعدات الثنائية ، ولا سيما المساعدات الرسمية للتنمية . كما أن المنظمات متعددة الأطراف ينبغي أن تعتمد في هذه المجالات أساليب أكثر مرونة .

وسوف يكون من الملائم ، على سبيل المثال ، أن يقوم صندوق النقد الدولي بتخصيص حصة من الموارد المخصصة للتعاون للبلدان النامية ، وأن تخصص هذه الموارد بشروط أيسر ، وأن يقوم البنك الدولي بزيادة القروض المقدمة لهذه البلدان ، الأمر الذي يقتضي ، بطبيعة الحال ، تعزيز وسائل تدخله .

وهي بياني الذي أدليت به أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ، ذكرت بأنني كنت قد عقدت آمالا كبيرة على مؤتمر كانكون الذي عقد في المكسيك ، والذي كان يفترض فيه أن يبدأ في عملية المفاوضات العالمية الشاملة . ومع الأسف ، فان ذلك لم يتم ، وان ملايين البشر الذين يطالبون بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد عجزوا أن يفهموا هذا العام ولمرة أخرى ، سبب عدم التوصل الى اتفاق بصدور الشروع في اجراء هذه المفاوضات .

ومن أجل معالجة هذا الفشل المؤقت في الحوار بين الشمال والجنوب ، ذلك الفشل الذي نندد به جميعا ، فان الدول النامية تسعى الى تنظيم صفوفها في اقليمنا الغربي . ومن ثم ، وبناء على مبادرة من الرئيس عمر بونغو ، رئيس جمهورية ظبون ، اجتمع أحد عشر رئيسا من رؤساء الحكومات والدول في ليرفيل ، في ظبون ، وذلك في اطار روح خطة العمل الموضوعة في لاغوس ، من أجل وضع الأسس الخاصة بالمجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الوسطى ، والتي من شأنها تزويدنا بالهيكل لتوسيع وتعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء ، وللمحادثات على التعاون والتضامن الاقليميين وتعزيزهما .

ان هذه الحاجة الى التضامن والتعاون التي يمكن ملاحظتها في الخطة الاقتصادية ، نشعر بحثلها ونفس القوة على الصعيد الثقافي . ومن الواضح أنها تعتبر أمرا حيويا من أجل الكفاح لتطويع ، وتحقيق وتأكيد شخصية شعوب هذه البلدان ، تلك الشعوب التي تدرك ادراكا عميقا هويتها المشتركة . ومن أجل ذلك فانه في المجال الثقافي ، وأيضا بناء على مبادرة من الرئيس بونغو ، اجتمع في ظبون ممثلو دول عالم البانتو ، الذي يضم قرابة ١٥٠ مليوناً من البشر ، للتعرف بطريقة أفضل على البعد الثقافي للتنمية ، ولدراسة امكانية انشاء مركز دولي لحضارات البانتو ، ذلك المشروع الذي وافق عليه مؤتمر السياسات الثقافية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ( اليونسكو ) المسمى ( موندياكولت ) ، الذي عقد في تموز/ يوليه الماضي في المكسيك .

وفي مواجهة جميع هذه المشاكل ، وهذه الصعاب الاقتصادية والسياسية ، لا بد أن يبرز سؤال في الأذهان وهو : كيف يمكن أن نقيم مناخا أكثر ملاءمة للعلاقات الدولية ، وعلى ذلك كيف يمكن اقتراح حلول ، أكثر تشبها مع تطلعات البلدان والشعوب .

ومن وجهة نظر وفد غابون ، ينبغي أن تتمتع الأمم المتحدة بتشجيع ودعم متزايد من جانب دولها الأعضاء ، لكي تصبح أداة أكثر فعالية في خدمة مجتمع الأمم ، ومن أجل تعزيز استقلال جميع الدول وسيادتها ، والحفاظ على الأمن الدولي وتعزيز السلم العالمي .

السيد هالينغ ( بورما ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : يشرفني أن أعرب للسيد هولاي

عن أحرتهاني وفد بورما ، على انتخابه بالاجماع للمنصب الرفيع الذي يتولاه . وأن نؤكد له دعمنا وتعاوننا معه في اضطلاعهم بمسؤولياتهم . اننا سعداء بالخطوة الحظ جدا ان نستفيد من حكمته وخبرته ، ونحن على ثقة بأنه سيقود مداولات الجمعية العامة بالمشاورة والفتنة اللتين تحتاجهما المهام العديدة التي تنتظرنا .

ونود أن نعرب أيضا ، عن عميق تقديرنا لرئيس الدورة السابقة ، سعادة السيد عصمت كنانسي ، للطريقة البارزة التي ادار بها أعمال الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، وللجهود الحثيثة التي بذلها لتكليل أعمالها بالنجاح .

ان المناخ الدولي الذي تنعقد فيه هذه الجمعية مغم بالتوتر والمشاكل العالمية الحادة . ومهما كانت الزاوية التي ننظر منها الى الحالة العالمية الراهنة ، فانه لا يمكن انكار أننا نواجه اضطرابات حادة في جميع مجالات العلاقات الدولية . وان السمات الباعثة على القلق تتجلى في الظواهر السياسية المتشعبة في التردى وازدياد حدة التوتر في العلاقات بين الدول الكبرى ، وفي الظواهر الاقتصادية المتشعبة في تعميق الانكماش العالمي ، وما ينجم عنه من تضارب في المصالح بين الدول ، وفي الانفصال بين الأعراق واحياء الخلافات التاريخية القديمة في العلاقات الاقليمية ، وفي تزايد أعمال الارهاب التي تحل بالحياة البشرية والنظام الدولي . هوجه عام ، فان هذه الظواهر السلبية جميعا ، تعرض السلم والاستقرار ، والأمن للخطر على الصعيد الدولي .

ان الطابع المعقد والمحير للمسائل التي ينوء بعينها عالم اليوم ، تنعكس في طائفة بنود جدول الأعمال التي سوف تعكف هذه الجمعية على دراستها . ان بعض البنود الهامة لاتزال معروضة علينا منذ سنوات كبيرة ، وقد تفاقمت مع مرور الوقت . وتواجه الأمم المتحدة اليوم عددا من التحديات المستعصية ،

أجربكبير مما كان متوقعا عند انشائها . كما أن الزيادة التي تصاحب ذلك في عدد المؤتمرات والهيئات ، والمؤسسات ، تنهك أيضا القدرة البشرية والمالية للمنظمة . ان المأزق الذي يواجه الجمعية يتمثل في كيفية التوفيق بين الاتساع المطرد النطاق للأنشطة والاستجابات المطلوبة من المنظمة ، وبين الميزانية السنوية التي ينبغي أن تبقى ضمن الحدود المالية التي يمكن أن نتوقع أن تكون مقبولة من الأعضاء جميعا ، ويمكن لهم أن يتحملوها .

ان وفد بورما لا يعتزم اطالة الحديث عن طائفة المسائل المعروضة على الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وسوف نركز اهتمامنا على المسائل السياسية والاقتصادية الرئيسية التي نعتبرها حقائق سائدة في الحالة العالمية البالغة الصعوبة والخطورة التي نعيشها .

ان السعي الدولي من أجل نزع السلاح مازال طموحا لم يتحقق للمجتمع العالمي . ومن قبيل المفارقة ، أنه في حين توجد مطالبة دولية متزايدة بنزع السلاح ، نجد أن سباق التسلح قد اندفع بصورة لم يسبق لها مثيل ، ونتج عنه زيادة كبيرة في الانفاق على الأغراض التدميرية . ومهما كانت الظروف ، فان المشكلة الأساسية لاتزال تتمثل في تحقيق نزع السلاح . وفي مفهومنا ، هناك طريقتان فقط لتحقيق نزع السلاح - إما عن طريق الانفاق المتبادل أو بالاجراءات التي تتخذ من جانب واحد . ولكن السياسة الراهنة القائمة على موقف القوة واعتمادها على التفوق في القوة التدميرية ، بوصفها العامل الحاسم في نهاية المطاف ، تشكل عقبة نفسية تعرقل كلا العمليتين . ونحن نقول هذا لأنه اذا قرر أحد الخصمين أن يتسلح بكافة هذا الآخر حذوه بالتأكيد . وان الأسلحة نفسها ، بالنظر الى هذا الاعتبار ، تزيد من المخاوف والارتياب ، وتشكل أكبر عقبة تعرقل التقدم في ميدان نزع السلاح والرقابة على التسلح . وكل هذه الاعتبارات تحمل المرء على الاستنتاج بأنه لن توجد امكانيات طيبة للنجاح ما لم تتم تهيئة مناخ ملائم من الثقة للتمهيد لتفاهم متبادل كاف لتمكين الجانبين من تقديم التنازلات ، والحلول التوفيقية المطلوبة .

ان المذهب الأساسي للرقابة على التسلح ، الذي يمارس اليوم ، هو مذهب الردع النووي المستقر ، الذي يمتنع في اطاره كل جانب عن شن الهجوم ، خشية الابادة المتبادلة . ان للردع فوائده ، وقد منسح حتى الآن اندلاع حرب عالمية أخرى . بيد أن الردع المستقر لن يوقف سباق التسلح . كما أن الجهود المتبادلة للمحافظة على الردع تؤدي الى انتشار مستمر للأسلحة النووية . . ويظل التوتر والارتياب حادين على الصعيد العالمي دون امكانية تحقيق نزع السلاح .

ومن الواضح أن ذلك يتنافى مع وجهة النظر العالمية القاطنة بوجود حاجة ملحة الى ايجاد حل للمأزق الناشئ عن وجود الأسلحة النووية . وما لم تأخذ الأمور مسارا يتسم بمزيد من الرشد فيبدو أن الانسان مقضي عليه أن يعيش في ظل قلق مروع مما يحمله المستقبل . وهكذا ، فان الوضع القائم ليس غير مرض فحسب بل لا يمكن أن يستمر لأن الانسان لا يمكن أن يتحمل لفترة طويلة الضغوط المستمرة التي يفرضها عليه الوضع الحالي .

ومن البديهي للجميع أنه لا يمكن لأحد أن يتوقع الفوز في سباق التسلح . وكما نرى فإن البديل الرشيد الوحيد لأولئك المتورطين في هذه المحاولة الخطيرة هو الدعوة الى التوقف وتقريب الاتفاق على البدء في سلسلة من العمليات تؤدي لتخفيض ترساناتهم النووية . وخفية تخفيف خطر اندلاع الحرب النووية اما نتيجة لسوء التقدير أو عرضيا . نأمل في أن تواصل الدولتان العظميان النووييتان الرئيسيتان اتصالاتهما الثنائية المستأنفة مؤخرا بشأن الأسلحة النووية الاستراتيجية وأن تبدأ الارادة السياسية الكافية لضمان نجاح مناقشاتهما . وقد تكون اختلافات وجهات النظر حادة جدا في الوقت الحالي ، ولكن لا يمكن احراز تقدم في مجال الحد من الأسلحة الى أن تتفق الدولتان العظميان النووييتان الرئيسيتان على ما يتعين القيام به بشأن اسلحتهما الاستراتيجية .

وطى أولئك الذين يضلمعون بمسؤولية سباق التسلح أن يبدأوا بأقصى سرعة تسمح بها الظروف الراهنة التحول الحاسم من الردع الى نزع السلاح لانه قد لا تجدى الجهود عما قريب في التمكين من بدء هذه العملية . ان أساس الدعوة الى ذلك هو أنه نتيج في نهاية المطاف الأمل الوحيد لاستمرار بقا البشرية .

لقد أخذت التطورات في الشرق الأوسط اليوم منعطفا مأساويا متريا . ان ازديادات حدة التوتر وأدى تصعيد النضال الى التدخل العسكري المباشر في لبنان . ولا نستطيع الا شجب السياسة والممارسة القائمتين على ارسال حملة عسكرية تآبينية لهذه القوة الهائلة . ويشكل هذا العمل انتهاكا صارخا لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ، وهو مثال آخر على استخدام القوة وسوء استخدامها . ومن الواضح للغاية أن هذه الأعمال تتنافى تماما وقواعد السلوك في العلاقات الدولية ولا يمكن أن تبشر بالخير في المستقبل . ولا يزال موقف وفد بورما هو التعبير عن بالغ القلق .

ولا يمكن لأحد تتبع الأحداث في لبنان الا وأن يرتجف من العنف المجرد من الضمير والخسارة الجسيمة في الأرواح البشرية والآلام الناتجة عن النزاع الأخير في ذلك البلد . وربما تغيرت المعاليم العامة للوضع في الشرق الأوسط بعض الشيء ، ولكن هذا لا يغير حقيقة الحاجة العاجلة الى تحقيق تسوية شاملة في المنطقة . ومن الواضح بالمثل أنه لا يحتمل أن تتحسن آفاق السلم في الشرق الأوسط الى أن تحسم القضية الفلسطينية بما يرضي جميع الأطراف المعنية وهي تكمن بالفعل وراء جميع مشاكل الشرق الأوسط وستظل عبثا يثقل ضمير العالم .

أود أن أكرر هنا تأييد وفد بورما لسيادة لبنان وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا ، وللتنفيذ التام لجميع قرارات مجلس الأمن في هذا الصدد . وفي رأينا أن المشكلتين : الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية متشابكتان ولا يمكن فصلهما . ونتيجة لذلك ، فان أي سعي لتسوية سياسية لا بد أن يشمل المسألتين لا أن يتناول واحدة ويهمس الأخرى . ويعني هذا أن أسلوب التماس الحل الشامل بالمشاركة التامة لجميع الأطراف المعنية هو وحده الذي يهيئ امكانية تحقيق سلم دائم في الشرق الأوسط .

ما فتئت هذه الجمعية تتصدى لمسألتي الشرق الأوسط وفلسطين لسنوات عديدة . ان العقبة الأساسية التي تعرقل حل المسائل الكبيرة المتعرض لها هي العداء البالغ المستحكم بين الأطراف المعنية ورفض كل من الطرفين - اسرائيل والفلسطيني - الاعتراف بوجود الآخر والتسليم بالحق المتبادل في انشاء دولته . ومن شأن ذلك أن يجعل من الصعب اجراء أية مفاوضات مشروعة لبناءة لحل يحقق مصالح جميع الأطراف المعنية ، وتحقيق السلم الدائم في الشرق الأوسط .

ولما كانت مواقف الاطراف المتنازعة على هذا النحو من العداء المتأصل من جانب والروح الحربية الطاشدة من جانب آخر ، لا توجد علامات كبيرة على وجود أي استعداد أي من الطرفين لبياد الراسي الخروج من المأزق . ونرى أنه لا خيار أمام هذه الأطراف سوى التعايش ولا يمكن تحقيق ذلك دون تغيير ما في قلوب جميع الأطراف المعنية حاليا .

ولا يقلل وفد بورما من أهمية المسائل السياسية المعقدة المشحونة بالعواطف في الشرق الأوسط ومع هذا . نرى أن ذلك النزاع الذي طال أمده لا يمكن أن يحسم بالقوة بل فقط عن طريق المفاوضات . وتقتضي الواقعية أن يتعلم أطراف النزاع تقبل بعضها للبعض الآخر لأنه لا توجد طريقة أخرى لجعل

العلاقات أكثر انسانية وأكثر سلمًا وأكثر أمنًا . وقد يكون طريق المفاوضات طويلًا ومملًا . ولكن اذا توفرت الارادة لا توجد مشكلة في العالم مهما كانت مستعصية لا يمكن حلها عن طريق التفاوض وطريقة مشرفة للطرفين .

لقد طرحت على المجتمع العالمي سألتي كموتشيا وأفغانستان في مستهل الثمانينات ولا تزال الحالة في البلدين والتي لم تحل بعد تقوض تنمية علاقات حسن الجوار والتعاون في المنطقتين اللتين تنتميان اليهما .

وقد أتاحت الفرصة لوفد بورما في دورات سابقة للجمعية العامة أن يعبر عن أسفه وعميق قلقه لحدوث تدخل مسلح في الحالتين الأمر الذي لا يمكن تبريره أو التفاوضي عنه . وتقوم نظرتنا الى الوضعين وحلها على أساس تأييدنا الراسخ والمستمر لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تنص بعبارات لا لبس فيها على احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي بوصفها المبادئ الأساسية التي ينبغي مراعاتها بدقة في العلاقات بين الدول . ويعتبر الميثاق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية خارجا على القانون ولا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة . كما يهيب الميثاق بجميع الدول أن تحسم منازعاتها الدولية بوسائل سلمية وأن تمتنع عن التدخل بأية طريقة على الإطلاق في مسائل تقع ضمن اختصاص دولة أخرى \* .

وتؤمن بورما أنه لا يمكن الا عن طريق احترام جميع الدول قولًا وفعلاً احترامًا دقيقًا لهذه المبادئ تعزيز الارساء المطرد للاحترام العالمي لحكم القانون .

ان أي انتهاك لهذه المبادئ مباشرة أو غير مباشر وبأي شكل وتحت أية ذريعة يوجه ضربة قاصمة الى آمال الانسانية في اقامة نظام عالمي سلمي وعادل ونفس المنطق كما لجأت دولة صغيرة أو كبيرة الى القوة المسلحة مخالفة هذه المبادئ ، فان النتيجة الحتمية هي انها تضعف هذه المبادئ وتعمل على تحاتها على نحو خطير يهيب ظروفًا بعيدة المدى تبعث على قلق جميع البلدان في كل مكان .

وهذه الروح أعرب وفد بورما عن تأييده لقرارات الجمعية العامة التي دعت الى انسحاب جميع القوات الأجنبية من كموتشيا وأفغانستان والى تقيد الدول الخارجية الدقيق بمبادئ عدم التدخل وعدم

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باسولي ( فولتا العليا ) .

التعرض . وهذه الشروط جميعا ضرورية لتمكين شعبي كمبوتشيا وأفغانستان من ممارسة ارادتهما بحرية  
وتقرير مصيريهما .  
ونأمل أن تؤدي الظروف الخارجية في كمبوتشيا وأفغانستان الى تطورات ملائمة فيتمكن  
قادة البلدين من السيطرة على هذه المنازعات وايجاد طريقة سلمية لتحقيق حمل سياسي  
ومصالحة وطنية .  
لقد حل منذ امد طويل موعد استقلال ناميبيا الذي ينص عليه القرار ٤٣٥ لمجلس الأمن فسي  
تموز/يوليه ١٩٧٨ . وحيث أن خطة الأمم المتحدة الواردة في ذلك القرار قد حظيت بالقبول المبدئي  
لجميع الأطراف النزاع ، فقد كنا نعتقد أن نضال ناميبيا من أجل الحرية قد دخل مرحلته النهائية .

لكن على مر السنين التالية ، تعرج الطريق الى استقلال ناميبيا بين الأمل والاحباط ، وعرقلة بصورة أساسية موقف جنوب افريقيا المتصلب . وفي الوقت ذاته ، لم يؤد تصعيد جنوب افريقيا للأنشطة العسكرية ضد دول المواجهة الا الى زيادة المأزق السياسي وتفاقم الوضع في الجنوب الأفريقي . وتوضح التقارير الأخيرة الخاصة باستمرار الجهود التي تبذل في التفاوض ، أن هناك آفاقا أفضل بعض الشيء لتسوية مشكلة ناميبيا . ونحن نأمل في أن يستمر هذا التحسن ، ولا ينهار كما حدث في الماضي . والسبب أن يتم تحديد موعد لتنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ويصبح حقيقة واقعة ، سيظل انتظار تحقيق استقلال ناميبيا أمرا غير مؤكد الى درجة كبيرة .

ويؤكد وفد بورما من جديد تأييده لحق الشعب النامبي غير القابل للتصرف في الحرية ، والاستقلال ، ووحدة الأراضي ، بما في ذلك خليج والفيش ، وذلك بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية ( سوابو ) . ونحن نتطلع الى تنفيذ خطة الأمم المتحدة لمنح الاستقلال لناميبيا في أقرب فرصة ممكنة .

اننا نرحب باعتماد مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار لاتفاقية شاملة لقانون البحار ، وترسي نظاما دوليا بشأن جميع نواحي استخدامات البحار . ان أن الجزء الأساسي من القواعد قد طبق عليها منذ أمد طويل ، بوصفه جزءا من قواعد القانون العرفي ، وقد اكتسب صلاحية كاملة باعتماد الاتفاقية الجديدة . وهذه صفقة تم التوصل اليها ببعض حلول توفيقية ضمنية ومتوازنة ، على مر سنوات تسع من العمل الشاق والمفاوضات المعقدة للغاية ، من أجل تحقيق قبول واسع النطاق . والسماح بانتهاء هذه الاتفاقية يعني أن النظام لن يسود البحار ، وأنه لا يمكن مرة أخرى التوصل الى تحقيق مدونة مقبولة عالميا .

ان العلاقات الدولية انما تتفاقم بوجه عام نتيجة للأزمة طويلة الأمد في الاقتصاد العالمي . ان التنبؤات التي ساقتها المنظمات التجارية والمالية في العالم ليست شجعة على الإطلاق ، فهي تنذر باتساع الهوة بين الأمم الغنية والفقيرة ، تلك الهوة الناجمة عن تباطؤ النمو الاقتصادي ، وتضائل تدفقات المساعدة النقدية للتنمية ، وتردى التجارة العالمية الناجم عن الحمائية ، واستمرار عدم الاستقرار النقدي وقد أصبح التضخم والبطالة سالتين ذاتي أولوية ، وينبغي التصدي لهما قبل أن يتمكن العالم من الخروج من الأزمة الراهنة . وفي مواجهة هذا الموقف فان أفضل نوايانا وأكثر جهودنا اخلاصا وتغانيا يمكن أن تحبط ، اذا لم ننجح في التغلب على تلك النكسات الاقتصادية التي تحيق بالاقتصاد العالمي .

ان النتائج المترتبة على الاضطراب في الاقتصاد العالمي تترك آثارها على جميع قطاعات الحياة الاقتصادية الدولية ، ولا يوجد بلد بمنأى عن آثارها المدمرة . وقد اتخذ أثرها على البلدان المتقدمة النمو شكل تباطؤ النمو ، واتساع رقعة العجز في ميزان المدفوعات ، وزيادة التضخم ومعدلات البطالة . وتلجأ هذه البلدان بصورة متزايدة الى طريق الحماية لحل مشاكلها ، ولخفض أوجه العجز في موازين مدفوعاتها ، كما تلجأ الى فرض سياسات نقدية صارمة لوقف التضخم . وخرجو من البلدان المتقدمة النمو ، عند تنظيم اقتصادها ، أن تقوم بهذا بأقل عدد ممكن من الضرر للبلدان النامية .

وفضلا عن مواجهة نفس مشاكل البلدان المتقدمة ، تواجه البلدان النامية سوء معدلات التجارة ، وتردى الطلب على السلع الأساسية وتصاد عبء الدين بسبب ارتفاع معدلات الفائدة .

كل هذا يوضح أن هناك ترابطا معقدا للقوى الاقتصادية يؤثر على البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء . والنتيجة المستخلصة من ذلك هي أن مشاكل الاقتصاد العالمي ، والعلاقات الاقتصادية الدولية كلها مشاكل مشتركة تتطلب عملا مشتركا من جانب البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء .

ومن الواضح ، ان الحالة تستدعي بذل جهد لا يعرف الكلل للعمل على أساس من التعاون . ان التوفيق بين الاحتياجات والرغبات المتضاربة للبلدان المتقدمة النمو وهي أقلية ، والبلدان النامية وهي أغلبية يستدعي أيضا الكثير من التسامح وحسن النية . وكما نرى ، لا توجد طريقة أخرى بديلة لذلك . ففي العالم المعاصر ، أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة من مسائل التعاون الدولي ، وهذا يتطلب تلاقي الأفكار بين البلدان في جميع مراحل التنمية .

وشمة حاجة أخرى تتمثل في حل بعض أوجه التباين الهيكلي في الاقتصاد العالمي ، بحيث يمكن أن يؤدي ذلك الى نظام اقتصادي أكثر انصافا ورشدا من النظام الحالي . وهو السبيل الذي كنا نأمل في الشروع فيه ببدء المفاوضات الشاملة لوضع العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية على أساس بناء جديد يكون واقعيًا ومنصفا ودائما وكون هذا لم يتم بعد ، فانه يبعث على خيبة أمل بالغة لدى العالم النامي . ولا يمكن أن تبدأ هذه العملية الا اذا أمكن التأثير على جميع الأطراف لاتخاذ موقف أقل تصلبا ، والالتقاء بروح الحاجة المتبادلة والمسؤولية المتبادلة .

ويؤمن وفد بورما بأن سبيل المجابهة أو المفاوضات التي تكمن جذورها في الانقسام النفسي لا يمكن أن تخرجنا من المأزق الحالي . ولابد من ابداء الدراية السياسية بأرفع معانيها ، والنية الحسنة ، والحس السليم ، وقبل كل شيء الواقعية من جانب جميع الأطراف لبناء الجسور صوب المفاوضات الشاملة . ان مشاكل العالم الاقتصادية تتسم بطابع هيكلية ، ولهذا لا يمكن حسمها الا في اطار العلاقات الاقتصادية الدولية بأسرها .

اننا ندلي بهذه التعليقات فقط في معرض التأكيد على ما بيدولنا انه من السمات الأساسية للموقف العالمي الراهن ومشاكله . وليس هناك شك ، في ان العلاقات الدولية في مجملها تعاني من أزمة عميقة . ونحن نعرب عن أملنا في أن تبرهن هذه الدورة على انها مثمرة ، وأنها ستشكل خطوة هامة صوب الضي قدما في حل الكثير من المسائل التي بقيت دون حل . وان من واجبنا الملزم جميعا أن نواجه هذا التحدي .

السيد برانكو ( سان تومي وڤرينسيبي ) ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : لا يسع وفد الجمهورية الديمقراطية لسان تومي وڤرينسيبي الا أن يعرب عن قلقه العميق ازاء المشكلات الخطيرة التي تشير السحب القائمة في أفق العلاقات الدولية ، والتي بسبب خطورتها البالغة ، تعرض أمن العالم للخطر ، وتهدد السلم والتضامن بين الدول .

اليوم ، وأكبر من أي وقت مضى ، تريد شعوب العالم أن تعيش في كرامة وحرية ، ولكنها مهددة بالخطر . فهي ضحية لعدوان بربري ، وتدخل قاس ، وابتزاز سافر من جانب أولئك الذين تدفعهم أخلاقياتهم وورغاتهم الدفينة الى نشر الحزن والألم والمعاناة والدمار حيثما يطالب شعب بحقه في تقرير المصير ، وحيثما يقاتل شعب ويقتل من أجل الحرية .

ولا يسعنا في هذه اللحظة بالذات الا أن نتمعن في بطولة الشعب الفلسطيني ، وشجاعة واضرار منظمة التحرير الفلسطينية ومقاتليها الشجعان الذين تمكنوا - في مواجهة طوفان الحديد والنار - من أن يلقنوا الصهيونية وحلفاءها درسا بارعا في المقاومة الشعبية .

وكم من الجرائم الوحشية والبربرية ارتكبتها - على أعقاب القرن الحادي والعشرين - دولة مخادعة يحميها حليف آثم ، دولة وصلت الآن الى أقصى مراحل جنون الاضطهاد . وهذه الفظائع تبين بوضوح لبني البشر المسؤولين الأخطار التي تكمن في السكوت عليها ، والتي لا يمكن أن تزال الا بالمزيد مسن التصميم في دفاعنا المشترك عن المثل العليا والمبادئ الأساسية التي تحتزمها شعوب العالم ، وما يجسد شبكة من التضامن الذي لا تنفصم عراه .

ان المؤامرة التي تهدف الى تصفية الشعب الفلسطيني يجب ان انتها بتصميم من جانب المجتمع الدولي . ان الصور غير المحتملة للمذابح التي جرت في بيروت الغربية والأحداث التي وقعت مؤخرا في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين قد باتت جزءا لا يتجزأ من ضمير ملايين البشر من الرجال والنساء الذين لا يستطيعون ان يقبلوا موقف انعدام الضمير تجاه جريمة من أخطأ جرائم التاريخ بشاعة ، تعرضت لها الشعوب المكافحة من أجل حقها في تقرير مصيرها واستقلالها . ماهي جريمة الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ضد الصهيونية والقوى الامبريالية ؟ ان الشعب الفلسطيني يعلن عن حقه في اقامة دولته بما يتفق مع حقوقه واسترداد اراضيه المحتلة بالقوة ؟ ما الذي ينبغي لهذا الشعب ان يقوم به ، بعد ان انتزع من اراضيه منذ ٣٥ عاما ، وحكم عليه بالتشريد والقتل الا ان يكافح من اجل الاعتراف بحقوقه غير القابلة للتصرف التي انكرها عليه الآخرون .

ان البربرية الاسرائيلية في لبنان واحتلال القوات الصهيونية لجزء من اراضي هذه الدولة ذات السيادة ، العضو في منظمتنا ، واستخدام حق النقض بصورة منتظمة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية من اجل الحيلولة دون التوصل الى اداة اجماعية لهذه الأعمال الاجرامية وتطبيق العقوبات المنصوص عليها في الميثاق ، انما يدعونا الى الاستنتاج بأن البعض يتجاهل القانون والممارسات الدولية التي تحكم العلاقات فيما بين الدول من اجل الابقاء على تحالفاته غير الطبيعية .

ان سان تومي وبرينسيبي تؤيد الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد ، لأننا نقدر حق التنديد مكانة الكرامة والشرف والاستقلال الدولي ، تلك المشكل التي لا يمكن لأي فرد أن يهدمها .

ان غزو لبنان واحتلال القوات الصهيونية بالقوة للأراضي العربية يؤدي بنا الى الحد يث عن غزو جمهورية أنغولا واحتلال جزء من اراضيها من جانب قوات العنصرية والارهاب لنظام الفصل العنصري ، وهذه مؤامرة أخرى في عالم اليوم ، الأمر الذي يوضح طبيعة التطابق في وجهات النظر وفي الأعمال بين تل أبيب وبريتوريا . ان الربط بين استقلال ناميبيا برئاسة سوابو وبين انسحاب القوات الكوبية من اراضي أنغولا يعد تدخلا غير مقبول في الشؤون الداخلية لدولة عضو

في الأمم المتحدة . ومن جهة أخرى ، فاننا لا يمكن أن نتجاهل الأسباب التي دفعت حكومة أنغولا الى أن تدعو الدول الصديقة لمعاونتها في الدفاع عن سيادتها ووحدة أراضيها التي تتعرض لتهديد مباشر من جانب القوات الراهبية والعنصرية التابعة لجنوب افريقيا ، ان تحتل هذه القوات جزءاً من أراضي جمهورية أنغولا الشعبية . ويبدو مرة أخرى أن المجتمع الدولي قد قبل هذا الوضع الذي يجري فيه انتهاك القواعد الدولية . وتستفيد جنوب افريقيا استفادة كبيرة من هذه السلبية ، ومن ثم ، فانها تقوم ، دون رادع ، بتعريض المدنيين الأبرياء للمذابح ، وتقوم بتدمير البنيات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية نتيجة لهذا الاحتلال غير الشرعي .

ورغم وجود الاطار السياسي والقانوني الذي يسمح بتحقيق استقلال ناميبيا عن طريق المفاوضات وفقاً للقرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) فان هذه المفاوضات تتعثر ، كما أن جميع النصوص التي تقدم تعتبر بمثابة شروط مسبقة للتوصل لأية تسوية لمشكلة ناميبيا . ان بعض الدول الغربية التي لها مصالح اقتصادية واستراتيجية في ناميبيا تسعى للحيلولة دون استقلال هذا البلد استقلالاً حقيقياً ، برياسة سوابو ممثله الشرعي الوحيد ، وتسعى للحيلولة دون أن يعيش هذا الشعب في سلم وحرية وكرامة .

وفي جنوب افريقيا ، وفي الصحراء الغربية ، وفي تيمور الشرقية وفي بورتوريكو هناك كفاح بطولي تخوضه شعوب هذه المناطق لوضع نهاية للفصل العنصري والاحتلال الأجنبي والاستعمار والقمع الأجنبي .

ان تواجد القوات الأجنبية في قبرص وكوريا يحول دون أن يحقق شعبا هذين البلد بين تطلعاتهما المشروعة .

ان وفد جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية يؤكد تضامنه الفعال مع شعب تيمور الشرقية . ونحن نعرب عن الأمل في أن الاعلانات الصادرة عن السلطة القائمة بالادارة ، فيما يتعلق بتصفية الاستعمار في تيمور الشرقية ، ستؤدي الى اللجوء للجهاز المتاح وفقاً للميثاق ، للسماح للشعوب الأعضاء بأن تعبر عن وجهات نظرها بحرية .

ويقدم وفد بلادى تأييده غير المشروط لشعوب الصحراء الغربية وبروتوريكو وقبرص وكوريسا في الكفاح من أجل المحافظة على سيادتها الوطنية وحققها في تقرير المصير والاستقلال والوحدة الوطنية واعادة توحيد أوطانها سلميا .

وهناك مؤامرة كبرى تحيكها الامبريالية والواسط الرجعية تتعرض لها شعوب وحكومات افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا وغيرها . كما أن هناك أجهزة غير رسمية تنطلق لتعريض النظم التي اختارتها شعوبنا بحرية ، للاختلال وهي تتبع كل الأساليب الممكنة لانشاء مجموعات عميلة وعصابات مسلحة وارسال المرتزقة واقامة القواعد العسكرية والرفض المتعنن لادخال التعدد يسالات اللازمة على البنيات والآليات الخاصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية . وهذه كلها أمور تسعى لتحقيق هدف واحد ، هو المحافظة على المصالح الاقتصادية والاستراتيجية للاستعمار الجديد والامبريالية في هذه المناطق من العالم .

بالاضافة الى ذلك ، فان هناك نزاعات على الحدود بين الدول النامية تغذيها جهات أخرى من أجل اضعاف مواردها البشرية والمادية ، حتى لا تتمكن من استخدام امكاناتها بطريقة تسمح لها بوضع برنامج للتعمير القومي موضع التنفيذ . ان المنظمات الدولية والاقليمية لم تستثنى من هذه المؤامرة الكبرى . وهذه الأجهزة مهددة بالشلل . وقد تتوقف عن العمل في مثل هذه الظروف . ذلك كما لو ان قوى الشر تبغى أن تحول دون وصول شعوب العالم الثالث الى أية محافل ذات مصداقية حيث يمكن لتلك الشعوب ، من خلالها ، ان تندد بالمؤامرات والفساوير والمذابح وتلك القوى تبغى أيضا التقليل من الدور التاريخي لهذه الهيئات المتمثل في الدفاع عن النضال من أجل تحرير شعوب العالم من كل نوع من انواع الاستغلال والتبعية .

ونظرا لأن منظمة الوحدة الإفريقية ، والأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز لا تزال وفيية للرسالات التي نذرت نفسها لتحقيقها ، فسوف يسمح ذلك للبشرية المسؤولة بأن تضطلع بالتزامات التضامن التي تعهدت بها .

وفي هذا الاطار ، فان مهمة الأمين العام الجديد ، السيد خافيير بيريز دي كوييسار ليست مهمة سهلة . فهو ابن من أبناء العالم الثالث ، وبفضل كفايته وخبرته سوف تتمكن الأمم

المتحدة من الدفاع عن النظام الدولي وعن العدالة والسلام ، وعن تقدم شعوب العالم بشكـل  
يسمح لمنظمتنا بأن تستمر في اكتساب ثقة جميع الشعوب ، لاسيما تلك الشعوب التي تتعرض  
كرامتها للانتهاك . ان الأمم المتحدة ، ولاسيما دورات الجمعية العامة ، يجب الا تصبح نوعا  
من كراسي الاعتراف ، نجد أنفسنا فيها تحت سحر كلمات وممارسة أرواح شريرة ، ومن ثم ، نريـح  
ضائنا . لأنه بادانة ممارسة واستخدام الكلمات دون القيام بأية أعمال ، فانه من المحتمل  
أن تصبح منظمتنا مقبرة لآمال الشعوب .

ان وفدنا من بين تلك الوفود التي تؤيد بحرارة فكرة أن الأمم المتحدة يجب أن تظل المحفل الفريد لشعوب العالم التي تضم جهودها للنضال من أجل إقامة نظام دولي جديد تصبح فيه الكرامة ، والحرية ، والرفاهية ، والسلم والتقدم حقيقة واقعة وليست سرايا للبشرية .  
ان وفد سان تومي وبرينسيبي يؤكد للأمين العام مساهمة شعب وحكومة جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية الشعبية في الجهد المبذول لبناء لتحقيق هذه المهمة النبيلة .

السيد برى (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرب باسم وفد بلادى ، وباسمى شخصيا ، عن تهنينا الحارة للرئيس على انتخابه ، الذى هو أهل له ، رئيسا للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان توليه هذا المنصب السامي اشادة بخصاله الشخصية ومعرفته الواسعة وتجربته الرائحة في العلاقات الدولية ، وأؤكد له تعاون وفد بلادى في الشهور المقبلة .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ السيد عصمت ثنائي على ماأبداه من حكمة وكفاءة في توجيه مناقشات الدورة السادسة والثلاثين ، ولأعرب عن امتناننا لخدمته المتفانية لأعمال الجمعية العامة .

ويسعدني ان أشيد أيضا بالأمين العام ، الذى كانت السنة الأولى من توليه لمنصبه سنة صعبة بصفة خاصة . لقد واجه تحديات منصبه بشجاعة وواقعية وثبات . وبفضل جهوده لخدمة السلم العالمي وباسم سلطة الأمم المتحدة فقد اظهر السيد بيريز دى كوبيار انه يستحق المسؤولية الجسيمة التي أقيمت على عاتقه .

في الوقت الذى تقيم فيه الجمعية العامة مرة أخرى الموقف العالمي ، لا يمكن أن يكون هناك مبعث للارتياح ازاء حالة الشؤون الدولية . وسواء كما ننظر في انتشار المنازعات الإقليمية الخطيرة أو عجز الأمم المتحدة عن صيانة السلم والأمن من خلال العمل الجماعي ، فان الاتفاق ليست مشجعة .

في الشرق الأوسط ، وفي القرن الافريقي ، وفي الجنوب الافريقي ، وأفغانستان وجنوب

شرق آسيا وفي النزاع الذي نشب مؤخرا في جزر المالديف/فوكلاند ، لم تتمكن الأمم المتحدة من تحقيق أهدافها الأساسية التي تتمثل في صنع السلام وصيانته . وفي حالات كثيرة عندما تتوجه الشعوب التي تعاني من المظالم ، والاضطهاد والسيطرة الأجنبية الى الأمم المتحدة بالشكوى ، معلقة آمالها على أحكام الميثاق ، لا تقدم لها الا القرارات التي تظل دون تنفيذ . وقد وصف الأمين العام بحق حالة الشؤون الدولية الراهنة بأنها حالة اقتربت بنا بصورة خطيرة من اندلاع فوضى دولية جديدة ، تضحل فيها بصورة خطيرة سلطة المؤسسات الحكومية الدولية والالتيمية ووضعها .

وبعد حوالي أربعة عقود من تجربة استخدام الميثاق معيارا قانونيا يحكم العلاقات الدولية فان حكمة مبادئه وصحتها لا تزال فوق كل شك . ومع ذلك ، فان أهدافه العالمية الشاملة لا تزال تخضع لمفاهيم المصالح الوطنية الضيقة . وفي رأينا ، هذا هو سبب الانهيار الحالي في القانون والنظام الدوليين . ومالم تعالج الدول الأعضاء بصورة جدية ومخلصة هذا المأزق ، لا يمكن لها أن تتوقع حولا عملية للمشاكل السياسية المعقدة المتعددة ، في جدول أعمال الجمعية العامة . في الشرق الأوسط ، ان انكار اسرائيل للحقوق الفلسطينية هو القوة المدافعة لتدميرها الوحشي وغير المشروع للبنان . وان الفوضى الدولية تنتشر بصورة خطيرة في هذه المنطقة ، حيث أثبتت اسرائيل أنه لا توجد حدود لازدراءها للقانون الدولي وعدم شعورها بالانسانية . والاسرائيليون وهم لا يكتفون بازديادهم للحقوق الفلسطينية يسعون الى ابادة الفلسطينيين أنفسهم . وسعيهم الى تحقيق حلمهم النهائي للمشكلة شنوا عدوانا اجراميا ضد دولة ذات سيادة ، ولم يتورعوا عن تدمير المدن بالقصف المركز وقتل وتشويه الآلاف من المدنيين من النساء والأطفال باستخدام القنابل الفوسفورية والقنابل العنقودية المضادة للأفراد .

ان المذابح الأخيرة في مخيمي شاتيلا وصبوا في بيروت الغربية قد واجهتنا بأهوال تماثل أهوال المحرقة في الحرب العالمية الثانية . ولا يمكن لاسرائيل أن تتنصل من مسؤولية مساعدة مرتكبي تلك الجرائم واغرائهم ضد المدنيين العزل في هذين المخيمين - تلك الجرائم التي أدانها بشدة المجتمع العالمي بأسره . لقد ادعت اسرائيل في الماضي في المحافل الدولية أن أعمالها تنبسط من سلطة دولية ومعنوية خاصة . هل يطلب منا الآن أن نصدق أن التدمير المتعمد للأرواح والممتلكات

في لبنان قد ارتكب بموجب تعاليم من الخالق العادل ، أم أن مآسي الماضي التي لا صلة لهما بالشرق الأوسط تبرر جشع اسرائيل التوسعي وسياساتها القائمة على الابداء الجماعية .  
تأمل حكومتني في أن الجمعية العامة لن تتوانى عن ادانتها لاسرائيل للمذبحة الستة  
ارتكبتها في لبنان وسوف تتحلى باليقظة أيضا في معارضة أية محاولات اسرائيلية ترمي الى فرض  
أمر واقع جديد فيما يتعلق بالأراضي اللبنانية . ويجب أن تطالب اسرائيل بالانسحاب الفوري  
والكامل وغير المشروط من لبنان .

ويجب على الجمعية العامة أيضا أن تستمر في تركيز الرأي العام الدولي على عمليات الضم  
الاسرائيلية الصلغة للأراضي العربية ، بما فيها مدينة القدس . وينبغي أن تؤكد من جديد أن وضع  
المدينة ، التي تعتبر مقدسة بالنسبة للمسلمين والمسيحيين واليهود ، لا يمكن أن يحدده جانب  
واحد . ان نطاق القمع المتزايد في الضفة الغربية وغزة والتصاعد المستمر في سياسة الاستيطان  
غير المشروعة ينبغي أيضا أن تدان بشدة .

لقد شجع فشل مجلس الأمن في الماضي في اتخاذ التدابير الفعالة ضد اسرائيل لانتهاكها  
لللقانون الدولي ، الحكومة الاسرائيلية دون شك ، على أن تعتقد أن بوسعها أن تنتهك أية  
اتفاقية دولية ، وأن ترتكب اي عمل عدواني او ان ترتكب اية أعمال وحشية وتكون بغاى عن العقاب .  
لقد حان الوقت منذ فترة طويلة لأن تحرر من هذا الاعتقاد . لقد انتهكت اسرائيل دون شك  
العالم في الشرق الأوسط وهددت السلم والامن العالميين .

ان رفضها الصارخ لجميع المقترحات التي يمكن أن تشكل أساسا للمفاوضات يظهر أنها ادارت ظهرها للسلم ، وانها تنوى مواصلة توسعاتها بأى ثمن . وفي رأينا ، اذا أراد مجلس الأمن أن يحافظ على أية مصداقية أو سلطة في شؤون العالم فيجب عليه أن يكون مستعدا لاتخاذ اجراء هام يتضمن فرض عقوبات لكبح مسار اسرائيل الخطر وغير المسؤول .

ان النزاع المأساوى بين العراق وايران هو انعكاس سيئ آخر لأوقاتنا المضطربة . وتأمل حكومة بلدى باخلاص أن تنجح جهود الوساطة الجارية في المهمة الصعبة والحساسة لوضع نهاية لهذا النزاع الذى زعزع منطقة الخليج . وتضم الصومال صوتها الى نداءات الدول الأعضاء الأخرى الداعية الى الوقف الفورى للأعمال العدائية ومد مفاوضات تضمن عودة السلم والوثام الى المنطقة . ان مشاكل الجنوب الافريقي تتعلق دائما بمبادئ رئيسية في الميثاق وقد هددت السلم والامن الاقليميين والدوليين للخطر بصورة متزايدة على مر السنين . وما زالت هذه المشاكسل حادة بالرغم من أن النضال ضد سياسات جنوب افريقيا الاستعمارية والعنصرية ، في مراحلها النهائية .

ولسوء الحظ يلقي نظام بريتوريا تشجيعا بالدعم السياسي والاقتصادى والعسكرى المستمر من شركائه التجاريين الرئيسيين لتكثيف قمع العنصرى في جنوب افريقيا ، وللبقاء غير الشرعى في ناميبيا ، ومحاولة السيطرة على منطقة الجنوب الافريقي عن طريق العدوان العسكرى والضغط السياسى والتخريب الاقتصادى . ومن الواضح أنه يجب على الجمعية العامة أن تكرر من جديد دعوتها أن يبذل المجتمع الدولى جهودا لا تلتين لاستئصال الفصل العنصرى وتمكين الامم المتحدة من تحمل مسؤوليتها الشرعية للمضي بنااميبيا الى الاستقلال .

وفي جنوب افريقيا يجرى تطبيق السياسات العنصرية لنظام الفصل العنصرى بشدة متزايدة بينما يكتسب كفاح التحرير فاعلية وقوة . ولا يمكن التأكيد على شرعية هذا الكفاح بما هو أكثر من ذلك . وفي التاريخ الطويل لا نتفاضات الشعوب ضد أشكال القمع الاستبدادية والاستعمارية ، اندلعت حروب ثورية لأسباب أقل الحاحا من الانحطاط اللانسانى للفصل العنصرى .

ان حركات التحرير داخل وخارج جنوب افريقيا تستحق أقوى دعم معنوى ومادى وسياسى لجهودها من أجل استعادة الكرامة الانسانية والحق الأساسى لغالبية السكان . والنسبة

للاقلية الحاكمة في جنوب افريقيا فينبغي نبذها وعزلها حتى تبنى استعدادا لاتخاذ خطوات لاقامة مجتمع عادل .

وفي حالة ناميبيا ، فان العوامل الأساسية هي عدم شرعية وجود جنوب افريقيا في الاقليم ، وهو وضع حسسته محكمة العدل الدولية وقرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الذى ما زال الأساس الصحيح الوحيد للتسوية . لقد انقضت أربعة أعوام الآن منذ بدأت جنوب افريقيا مناوراتها التي تهدف الى عرقلة استقلال ناميبيا ، ولا يمكن للمجتمع الدولي بعد الآن أن يتحمل سوء نية جنوب افريقيا وسيطرتها الاستبدادية على الشعب الناميبى ، وحرمانها الوحشية ضد حركته التحررية بزعامة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

وتأمل حكومة بلادي باخلاص أن يكون هناك مبرر للتفاوض الحالي بشأن امكانية التوصل الى تسوية في ناميبيا . ومع ذلك ، وفي ضوء الماضي الحافل لجنوب افريقيا ، فاننا نعتقد أنه يجب على الجمعية العامة ألا تكف عن تذكير الدول الغربية الخمس بالتزامها بتحقيق استقلال ناميبيا بأسرع ما يمكن . وفي رأينا أنه سيتحقق تقدم قليل بشأن ناميبيا وكذلك في المسائل الأخرى المتعلقة بالجنوب الافريقي ، ما لم تحمل جنوب افريقيا على ادراك أنها ستواجه عقوبات اقتصادية شاملة ، اذا واصلت تعنتها واعتدائها وسياساتها اللاانسانية .

ان الاستخدام المتزايد للقوة الوحشية كأداة للسياسة الخارجية يبدو بصورة مقلقة في استمرار احتلال الاتحاد السوفياتي لأفغانستان - وهي دولة صغيرة غير منحازة - وفي محاولته تحطيم مقاومة الشعب الافغانى الشجاع . ان الدولة العظمى الرئيسية ذاتها التي تستشهد في الأمم المتحدة بمبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، مسؤولة عن فقد الآلاف من الأرواح البريئة على أيدي قواتها الغازية ، وعن تدمير اقتصاد أفغانستان وايجاد أكبر عدد من السكان اللاجئين في العالم .

ان الطابع الوحشي لهذه الحرب يتجلى أيضا في استخدام أفغانستان بوصفها ميدان تجارب لأنواع من الأسلحة الكيميائية التي أدانها المجتمع الدولي طويلا بصفقتها أسلحة وحشية . ويجب على الجمعية العامة أن تواصل جعل محنة أفغانستان محل اهتمام العالم ، وأن تلتزم بحزم

بقراراتها وقرارات مجلس الأمن التي تدعو الى الانسحاب غير المشروط لجميع القوات الاجنبية من هذا البلد .

ان وجود القوات الاجنبية في كموتشيا الديمقراطية مثال آخر على تقويض الاستقلال الوطني عن طريق السيطرة الاجنبية . وهنا مرة أخرى أدى العدوان العسكري والحكم الاجنبي الى قيام حالة خطيرة للاجئين ، والى توتر ونزاع مزمنين . وتأمل حكومة بلادي أن تنجح الجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ودولا أخرى لاعادة اقرار الشرعية والاستقرار الوطني في كموتشيا الديمقراطية ، وأن تكون الاقتراحات البناءة التي قدمت في المؤتمر الدولي الأخير بشأن كموتشيا مثمرة ، ان تسوية سياسية سيكون لها آثار بعيدة المدى بالنسبة للسلم والاستقرار فسي منطقة جنوب شرق آسيا بالكامل .

ومنذ أن اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٨٣٢ (د - ٢٦) الخاص بالمحيط الهندي ، وضعت عقبات خطيرة في طريق اعلان الجمعية العامة ، المحيط الهندي منطقة سلم ، وذلك بالتدخل العسكري السوفياتي في شؤون بلدان المنطقة وفي صراعاتها المحلية . وعلاوة على ذلك كان هناك تدهور مستمر في استقرار وأمن بلدان المنطقة بسبب القوات العسكرية والبحرية الموجودة في القواعد التي قدمتها اليها بعض تلك البلدان . وهذه التطورات الخطيرة هيأت المسرح لتصعيد المواجهة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، وللتنافس العسكري في المحيط الهندي . لذلك ، انه من المهم أكثر من أي وقت مضى ، أن تعيد الدول الأعضاء تأكيد التزامها بالمبادئ الواردة في القرار ٢٨٣٢ (د - ٢٦) وأحكام الوثيقة الختامية لاجتماع الدول الساحلية والخلفية للمحيط الهندي .

ووفد بلادي الذي ييؤيد هذه المبادئ والأحكام ، يؤكد بصفة خاصة على ازالة جميع القواعد الاجنبية وعلى انسحاب جميع القوات الاجنبية ، بما في ذلك القوات العميلة من المنطقة ، والسزام دول المنطقة بتسوية النزاعات فيما بينها بالوسائل السلمية على أساس مبادئ ميثاق الامم المتحدة . وما زال القرن الافريقي ، وهو المنطقة التي يقع فيها بلدي ، متأثرا بالتوتر ، والنزاع ، ليس بسبب النزاعات الاقليمية أو نزاعات الحدود كما تحاول الدعاية الاثيوبية أن تصورها للمجتمع الدولي ولكن بسبب انكار النظام الاستعماري في اثيوبيا حق تقرير المصير لسكان الصومال الشريفة

واريتريا . وتظهر أهمية هذا الحق في الفقرة ٢ من المادة ١ من الميثاق التي ترشد الأمم المتحدة الى انماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام الجداً الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها .

ان الآثار الاقليمية والدولية الخطيرة لانكار تلك الحقوق تزج القرن الافريقي بصورة مستمرة . وان هجرة مئات الآلاف الذين هربوا من الاضطهاد والقمع ولجأوا الى الصومال والبلاد الأخرى المجاورة تتضمن معاناة انسانية كبيرة ، وتضع أعباء غير محتملة على البلدان المضيفسة وتعتبر اليوم حالة مأساوية تحتاج الى المساعدة الانسانية من المجتمع الدولي .

ان حكومتي تشعر بالقلق البالغ في تناولها لمشاكل الاستعمار الاثيوبي ، وان شعبي غرب الصومال واريتريا يجب أن يسمح لهما بممارسة الحقوق التي وردت بقرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) . والتأكيد فان السلطات الاستعمارية الأوروبية لو عارضت حرية النضال في افريقيا بنفس الحجج التي توصلها اثيوبيا لتفسير استمرار احتلالها لغرب الصومال ، فان أقلية من الشعوب المستعمرة كان يمكن أن يتسنى لها الاستفادة بأحكام القرارين ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) .

ومن المهم بالنسبة الى المجتمع الدولي أن يتفهم أنه حتى عام ١٨٩٠ عندما انضم الامبراطور الاثيوبي منليك الى الدول الأوروبية في زحفها على افريقيا ، فان شعب الصومال الغربية كان يتمتع باستقلاله وسيطر على مقدراته ، وكان هدف منليك أن يوسع الامبراطورية الاثيوبية لتمتد من الخرطوم الى بحيرة نيانزا ، ولذلك تم الاستيلاء على اقليم اوغادين بوحشية . ولسوء الحظ ، فان ذلك قد خدم مصالح البلدان المستعمرة عندما قامت بتأييد طموحات منليك الاقليمية . وعلى النحو الامبريالي المعروف عقدت المعاهدات غير الشرعية لربط أراضي الصومال بالامبراطورية الاثيوبية دون أن يعلم بها شعب الصومال الغربي . ومن المؤسف بوجه خاص أن السلطة التي يستند اليها لنقل أراضي الصومال كانت سلسلة من المعاهدات بين الدول الاستعمارية ورؤساء الصومال تضمن بموجبها هذه الدول للشعب الصومالي حماية نفس هذه الدول ، وأن أرضه لن يتنازل عنها لأية دولة أخرى .

ويجب أن نلاحظ أن اثيوبيا لم يكن في مقدورها أن تمارس سيادتها على منطقة كانت خارج تأثيرها السياسي والثقافي والعرقى حتى بعد الحرب العالمية الثانية ، وعلى سبيل المثال ما حدث مؤخرا عام ١٩٥٥ . خلال الحرب بين ايطاليا والحبشة ١٩٣٥ / ١٩٣٦ فان ايطاليا احتلت غربي الصومال . وبعد ذلك بفترة قصيرة قام البريطانيون بغزو الصومال الايطالي والصومال الغربي ، مع الأراضي الصومالية التي كانت واقعة تحت الاستعمار البريطاني من قبسل . ان أراضي الصومال كلها قد وُحِدت فعلا في ظل دولة استعمارية واحدة . وفي عام ١٩٤٢ استعادت بريطانيا لاثيوبيا سيادتها على الأراضي التي استولت عليها من ايطاليا خلال الحرب ، ولكنها احتفظت ببادرتها للصومال الغربي . ولسوء الحظ فان سكان الاقليم قد خدعتهم الحكومة البريطانية مرة أخرى ونقلتهم ضد رغبتهم الى الحكم الاثيوبي في عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٥ .

اسمحوا لي أن أتعرض لهذه الحقائق التاريخية ليس فقط لاعادتها الى ذاكرة الممثلين المجتمعين في هذه الجمعية الموقرة ، ولكن لكي أقول ان اقليم غربي الصومال لا يختلف عن الأقاليم الأخرى ، التي منذ الحرب العالمية الثانية قد استفادت من عملية تصفية الاستعمار . اعترافا بالمبدأ العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال الوطني الوارد في ميثاق الأمم المتحدة . وان انكار هذا الحق من قبل الامبراطورية الاثيوبية هو ممكن الصراع في القرن الافريقي .

وكما أوضحت بالفعل فان القمع الاستعماري الاثيوبي قد تمخض عن ملايين من اللاجئيين ، وفي الصومال وحده هناك . . . . ٧٠٠ شخص يقيمون في المعسكرات ، وعدد مماثل يعيش بين السكان في كل أنحاء البلاد . وما لم تحل مشكلة غربي الصومال على أساس ممارسة تقرير المصير لشعب غربي الصومال فان اللاجئيين لن يكون بوسعهم العودة الى ديارهم في أمن وكرامة ، وهناك احتمال كبير بأن وجود اللاجئيين في الصومال وفي البلدان الاخرى في القرن الافريقي سوف يمثل خطرا متزايدا على السلم والا من في المنطقة ويتخذ كذلك طابعا دائما يتطلب تقديم المزيد من الغوث والمساعدة من المجتمع الدولي . ان الموقف الخطير السائد الآن بالفعل في القرن الافريقي بسبب السياسة الاستعمارية لاثيوبيا ، سياسة القمع والابادة وانكار حق شعب غربي الصومال في تقرير المصير ، والشعوب الاخرى الخاضعة للامبراطورية الاثيوبية مثل اريتريا واروميا وتغراي . قد تدهور بسبب غزو أراضي جمهورية الصومال الديمقراطية في أول تموز/يوليه من هذا العام .

موصفكم ممثلين فانكم لا شك تعلمون أن حكومتي قد اتصلت بالعديد من الدول الأعضاء في الامم المتحدة بشأن هذا الغزو ، وقد قدمت تفصيلا عن طبيعة ومدى هذا العسك وان السافر الذي شاركت فيه الدبابات وحاملات الجنود المدرعة والمدفعية البعيدة المدى وقاذفات القنابل المقاتلة التي قدمتها الى اثيوبيا دولة عظمى رئيسية بكميات كبيرة . ان فرق المدفعية الثقيلة الاثيوبية التي دعمتها القوات الأجنبية قد تمكنت من عبور الحدود حتى ٣٢ كيلومترا فسي العمق في محاولة لقطع طريق حيوى هام يربط بين الاجزاء الجنوبية والشمالية للصومال من أجل احداث الاضطراب وعدم الاستقرار في بلدي . ان مدينة غالدوغوب وقرية بلابال قد تم احتلالهما وكذلك غالكايو العاصمة الاقليمية لمودغ قد تعرضت لغارات جوية من طائرات الميج ٢٣ .

ان الصومال قد عارض هذا الغزولسيادته ووحدهته الاقليمية وحقه في تقرير مصيره وفقسا للمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة ، ويقوم حتى الآن بصد المزيد من الاعتداءات على اراضيهم ولسوء الحظ فان كلا الجانبين قد تعرضا لاصابات وخسائر كبيرة في الممتلكات في هذه المناطق من بلدى التي كانت مسرحا للعدوان .

ان اثيوبيا قد حاولت الادعاء بأن قواتها ليست مسؤولة عن هذا العدوان الساغسر ضد الأراضي الصومالية ، ومع ذلك فان البيانات المسجلة للأسرى والهاربين من الخدمة مع الوثائق التي تم الحصول عليها بالروسية والامهرية توضح دون أى شك أن الجيش الاثيوبي هو الذى قام بالعدوان الواسع النطاق ضد بلادى .

ان استخدام الدبابات ٥٥ وطائرات ميغ ٢٣ ، وحاملات الجنود المدرعة والمدفعية الثقيلة ومعظمها جديد ومزود بدليل التشغيل السوفياتي المؤرخ ١٩٨٢ ، ويحمل العلامة العسكرية الاثيوبية دليل واضح على مسؤولية اثيوبيا المباشرة عن هذا الغزو .

انه من المضحك أن القاعدة الجوية الرئيسية الاثيوبية بغوديه في اوغادين المحتلة والتي قامت منها الطائرات الاثيوبية بخاراتها على شعب الصومال هي نفس القاعدة الجوية التي طلب نظام اثيوبيا من الأمم المتحدة عن طريق تقرير بر كول الوارد في وثيقة الجمعية العامة A/35/360 المؤرخة ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، أن تقوم بتمويله واعادة بنائه بافتراض أنها مركز للبعثات الانسانية في هذه المنطقة .

ان المجتمع الدولي قد أدان بشدة اثيوبيا لغزوها لبلادى - وهو مالا تخجل من انكاره - وعلى سبيل المثال فان المؤتمر البرلماني الذى عقد أخيرا بروما في ايطاليا قد أدان بشدة غزوا اثيوبيا وطالب ضمن أشياء أخرى ، بالانسحاب الكامل العاجل وغير المشروط لكل القوات الاجنبية من أراضي جمهورية الصومال الديمقراطية . والمثل ، فان مؤتمر القمة العربي الذى عقد أخيرا في فاس بالمغرب قد أدان بشدة اثيوبيا على عدوانها وطالب بالالتزام بالمرعاة الكاملة لسيادة الصومال ووحدهته الاقليمية .

ان شعب الصومال متحد في تصميمه على الوقوف بشدة ضد العدوان الاثيوبي وسوف تواصل القوات المسلحة الصومالية دفع الهجمات عن بلادى . ومع ذلك فلا ترغب حكومتى في أن يصبح القرن الافريقي منطقة دائمة الاضطراب ، تهدد السلم والا من الاقليميين والدوليين . لذلك ، يجب أن يجبر المجتمع الدولي اثيوبيا الاستعمارية على اجلاء قواتها من الأراضى الصومالية وأن تتوقف عن ارتكاب المزيد من العدوان ضد ترابنا . ومن جانبنا فاننا سنبقى مستعدين للتعاون في السعي من أجل تحقيق حلول سياسية فعالة لمشكلات المنطقة . والأمر المؤكد هو أن هذه المشكلات لن تحل بالا إجراءات القمعية والعدوان المدير . ان السلم والاستقرار يمكن أن يتحققا فقط لو تم تصحيح الأخطاء التاريخية وتم الاعتراف بالآمال الوطنية المشروعة واحترامها .

ان حكومتى تشعر بخيبة الأمل لفشل الدورة الاستثنائية الاخيرة في وضع برنامج شامل لنزع السلاح . كما نأسف لزيادة سباق التسلح بالاسلحة النووية ، ولنكسة المفاوضات بشأن اتفاقية حظر التجارب ، ووضع اتفاقية لمنع استخدام الاسلحة الكيميائية .

ومن الواضح ، لذلك ، أنه يجب مضاعفة الجهود من جانب الدول النووية والسدول ذات القوة العسكرية من أجل ترجمة أهداف الدورة الخاصة العاشرة الى واقع علي .

ومن المطلوب اتخاذ مبادرات جسورة وابداء مهارة سياسية على مستويات أعلى لجعل الدول النووية تخرج من هذه الحلقة المفرغة من الشك المتبادل ، ولازالة التهديد بالابادة النووية الذى يحدق بالعالم كله . وفي هذا الصدد ، فان بدء المحادثات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن تخفيض الاسلحة الاستراتيجية ، والمستوى العالي للاهتمام العام والمشاركة العامة في قضايا نزع السلاح هي بعض الأسباب التي تحدوننا الى التفاؤل .

ولقد تكرر التهديد مرارا بأن سباق التسلح النووى والبحث عن أسلحة جديدة تحسث الدمار الشامل يهددان بقاء الانسان لدرجة أن هذا التهديد نفسه أصبح معرضا لفقد قدرته على تحقيق التقدم صوب نزع السلاح النووى . واحدى الحقائق التي لا يمكن تجاهلها أن مبالغ فلكية تنفق كل عام على الاسلحة النووية والتقليدية المتطورة مما يغذى التضخم العالمي ويعسوق انشاء نظام اقتصادى دولي جديد أكثر عدالة .

ان التضخم العالمي بطبيعة الحال يؤثر على جميع الدول ، ولكن آثاره على البلدان النامية كانت قاسية بصفة خاصة . وبينما يعني التضخم في البلدان المتقدمة النمو الحد من الكماليات ، فانه في الدول الأقل نموا يعني الحرمان من ضروريات الحياة . والنسبة للبلدان الأقل نموا - والعديد منها ، مثل الصومال ، يعاني من الكوارث الطبيعية والصناعية ومشاكل الديون الكبيرة التي يحدثها التضخم والظروف التجارية المتفاقمة ، وخفض مساعدات التنمية - كانت للتضخم آثارا بالغة السوء .

ولا شك أنه يجب العمل على تحقيق أهداف التنمية التي التزمت بها الأمم المتحدة منذ انشائها ، خاصة ونحن نوشك على دخول عقد التنمية الثاني .

ان حكومتي تضم صوتها الى النداء الموجه الى البلدان المتقدمة النوباً أن تتعاون على البدء في المفاوضات العالمية الشاملة التي يمكنها أن تقدم قوة دفع جديدة لتنفيذ أهداف التنمية المقررة . وان الفجوة المتزايدة باستمرار بين البلدان الغنية والفقيرة لا يمكن أن تكون لصالح السلام والتقدم . ونحن نأمل أن يكون مفهومنا أن الترتيبات الاقتصادية السائدة في الماضي لا يمكن أن تخدم ، بشكل عادل ، احتياجات عالم متكافل . وأن السلم والاستقرار اللذين توجد حاجة ماسة اليهما اليوم يسيران جنباً الى جنب مع النمو الاقتصادي . وأخيراً فانه سيكون لصالح الجميع لو قدمت المساعدة الى البلدان الفقيرة لتنمية مواردها الى الحد الذي يمكن به أن تسهم بدورها في اقتصاد عالمي مزدهر .

في ختام كلمتي أود أن أبدي ملاحظة ، فانه بينما يوجد سبب أكيد للقلق العميق بشأن عدم قدرة الامم المتحدة على حل المشاكل السياسية الدولية ، من المهم ألا يقع هذا اللوم على المنظمة وعلى ميثاقها ، بل على هؤلاء الذين يعاملون التزامات العضوية بعدم اكتراث واهمال أو ازدراء ، وكذلك الذين هم على استعداد لتأييد المنظمة فقط اذا كانت قراراتها تتماشى مع مصالحهم . وكما أوضح الأمين العام في تقريره ، فانه في اطار التسوية السلمية للنزاعات ، لا زلنا نحتاج الى احساس بالمجتمع الدولي . واعتقد أن الاحساس بالمجتمع الدولي قد نما عن طريق انجازات الامم المتحدة المتعددة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية .

وكما يوضح جدول أعمالنا فان المسؤوليات التي يضطلع بها المجتمع الدولي تحت اشراف الأمم المتحدة تتدرج من قاع البحار الى الفضاء الخارجي . وان ترابط العلاقات والمسؤوليات المنشأة في المجالات الأقل في طابعها السياسي لن يمكن النيل منها . وان الأمم المتحدة ستبقى في المجال الأخير هي مركز الدبلوماسية الدولية وأمل البشرية في السلام .

السيد دونتسوب (جمهورية الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سأقدم

أولا بتهنئة للسيد هولاي لا نتخابه بالا جماع لرئاسة الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . وهذا الاختيار يكرم صفاته كرجل وكدبلوماسي محنك وكذلك يكرم بلاده ، جمهورية المجر الشعبية التي أسهمت اسهاما ايجابيا في أعمال منظمتنا .

ويسعدني أن أؤكد له تعاون وفد بلاده الكامل في انجاز المهمة الصعبة والجليلة التي تقع على عاتقه ، التي تتمثل في توجيه أعمالنا في هذه الفترة التي تتميز بالعنف وعدم الاستقرار في شؤون العالم .

وأغتنم هذه الفرصة لكي أحيي سلفه سعادة السيد عصمت كتاني ، ممثل العراق ، على الكفاءة والصبر والحسم الذي أبداه في ممارسة مهامه الجليلة خلال الدورة السادسة والثلاثين وفي الدورات الخاصة للجمعية العامة التي عقدت هذا العام .

وأخيرا أود أن أعبّر عن اعجابي للأمين العام السيد بيريز دي كوييار للشجاعة والكفاءة التي تولى بها ، منذ حوالي سنة ، المهام الجليلة التي أوكلتها اليه المنظمة .

ونحن نجد دليلا واضحا على هذه الصفات في الوثيقة الأساسية التي عرضت على الجمعية باعتبارها تقريرا خاصا بأنشطة المنظمة والتي طرحت مسألة حيوية للمجتمع الدولي ، وهي مستقبل الأمم المتحدة .

ومن المؤكد أن تقلص سلطة منظمتنا منذ بضعة سنوات أصبح مصدر قلق كبير للمجتمع

الدولي .

ولم يحدث أبدا أن كان الشعور بالانهيار في العالم يمثل هذه القوة . ان مبادئ الأمم المتحدة  
يجرى الاستخفاف بها على الرغم من أن احترامها شرط لقيام مجتمع دولي سلمي متناسق متوازن . وبدلا  
من إعمال هذه المبادئ ، يجرى غالبا اللجوء الى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في تسوية  
المنازعات . ان احياء الحرب الباردة والتنافس بين الدول الكبرى بدافع الهيمنة والسلوك الأناني لبعض  
الدول يؤديان عادة الى تجنب الأمم المتحدة في السعي من أجل ايجاد حلول للمشاكل التي تواجهه  
العالم .

وعندما يتصادف أن تلجأ الدول الى الأمم المتحدة ، فان ذلك غالبا ما يكون بقصد اطلاق العنان  
لمواجهاتها الايدولوجية لأغراض الدعاية أو انتحال الأعدار حتى تنتصر وجهة نظرها هي دون غيرها .  
فاذا لم تنجح في هذا فانها لا تتردد في اعاقه عمل مجلس الأمن عن طريق اساءة استعمالها لحقوق  
النقض . لقد أنشئ هذا الحق ليكون أداة من أجل حماية الصالح العام - الذي لا يقدر بثمن - للسلم  
والأمن في العالم ، لا لكي يكون درعا لاتقاء الجزاءات التي يمكن أن تطبقها المنظمة حيثما وجدت  
انتهاكات صارخة لمبادئ الميثاق .

وفضلا عن ذلك ، من حقنا أن نشعر بالانزعاج ازاء المصاعب المالية الخطيرة الناشئة عن  
المساهمات الشحيحة للدول الأعضاء ، وبخاصة أكثرها ثراء ، في عمليات الوكالات المتخصصة التي أنشئت  
من أجل غرض نبيل هو تشجيع التنمية بشكل متناسق موحد .

وبصرف النظر عن تصور دور الأمم المتحدة ، فان الكاميرون ، وقد كان من قبل تحت وصاية  
المنظمة ، يؤمن بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تظل الأداة المفضلة الوحيدة لصون السلم والأمن الدوليين ،  
والمحفل الذي لا بديل له للمفاوضات الدولية والمنبر لضمير البشرية .

ولذلك ، فقد رثينا دائما لشلل الأمم المتحدة وتداعي مصداقيتها ، باعتبارها مكانا لتسوية  
النزاعات الدولية في هذه الفترة من التوتر والاضطراب ، بينما ينبغي أن تتمتع بسلطة متناسب مع نطاق  
وتعقيد القضايا الملتهبة التي يشهدها عصرنا .

وللأسف ، فان تضمين جدول أعمال دورتنا هذه مسائل عديدة يواجهها المجتمع الدولي على  
مدى عقود ، يدلل على الضعف المتزايد لمؤسستنا . وينبغي علينا أن نذكر من بين هذه المشاكل ،

قبل كل شيء ، مسألة نزع السلاح ، فقد كانت ماثرا لقلق جميع الدول حتى قبل انشاء الأمم المتحدة . وقد تجدد هذا القلق من جرّاء الحالة النفسية الحادة التي أثارها تهديد الابادة النووية الذي يسيطر على العالم .

وبالرغم من سنوات طويلة من المفاوضات ، وتوصيات الجمعية العامة ، والاحتجاجات الشديدة للجمهور ، فان الوضع لا يزال متفجرا بسبب انعدام الارادة السياسية بين الدول الكبرى ، التي زادت جميعها من انفاقاتها العسكرية ، والتي تواصل صنع أكثر الأسلحة تطورا وتعقيدا وأشدّها فتكا . ان الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي عقدت في أوائل هذا الصيف في نيويورك لم تغلح حتى في التوصل الى نص يصدر بتوافق الآراء ، كما فعلت الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في سنة ١٩٧٨ . ولم تتوصل هذه الدورة الا الى شيء واحد فقط ، هو منح بعض الزمالات الدراسية في موضوع نزع السلاح . وهذا يدل بلا شك على أن الدول الكبرى وتحالفاتها العسكرية المتنافرة ، التي تناضل من أجل السيطرة على العالم ، ليست مستعدة بعد لأن تتحد في حوار جاد يؤدي بنا بكل تصميم الى نزع السلاح العام الكامل الذي نادى به قرارات عديدة للأمم المتحدة . ان مسألة الشرق الأوسط ، المطروحة علينا منذ سنة ١٩٤٧ ، قد اعترها المزيد من التطورات الأساسية التي روّع لها المجتمع الدولي ، وأثارت قلقه منذ اجتياح لبنان في ٦ حزيران /يونيه من هذا العام . اننا ندين بشدة المجازر البشعة التي نهب ضحيتها نساء وأطفال وشيوخ في معسكى اللاجئين الفلسطينيين في بيروت الغربية . ومن المؤسف ، أن قرارات ومقررات مجلس الأمن بشأن مسألة الشرق الأوسط ، لاسيما فيما يتعلق بفلسطين ، قد ظلت حبرا على ورق .

وما برحنا نكرر القول بأن حل المشكلة الفلسطينية هو مفتاح أية تسوية دائمة عادلة شاملة لمسألة الشرق الأوسط . ويفترض ذلك ضمنا أن اسرائيل ، مثل الدول الأخرى في المنطقة ، لها الحق في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها ، ولكن عليها أن تنسحب من الأراضي العربية التي احتلت في سنة ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وعليها أن تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، مثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية ، بما في ذلك حقه في وطن عربي فلسطيني .

لقد حان الوقت ، بلا شك ، للجهود المكثفة التي تبذل الآن ، أن تنتهي المأساة الطويلة

الدائرة في الشرق الأوسط ، وأن تراعي هذه الحقائق الأساسية ، والا فان السلم والأمن الدوليين سيظلان مهددين في هذه المنطقة الحساسة للغاية من العالم ، التي يحتمل أن تستعمل فتيلاً لاشعال انفجار عالمي .

ان الأزمة الناميبية ، وسياسة الفصل العنصرى الأساسية التي يتبعها نظام جنوب افريقيا العنصرى ، تشكلان في افريقيا مثلين من الأوضاع النمطية التي يمثل تدهورها على مدى ثلاثة عقود تحدياً مهيناً للمجتمع الدولي .

وبالرغم من الوسائل المختلفة التي وضعها ميثاق الأمم المتحدة لانهاء هذه الأوضاع البالية التي لقيت ادانة عالمية ، فان جنوب افريقيا لم تتراجع قيد أنملة حتى الآن بالرغم من البيانات العديدة وادعاءات التفاوض التي كررت اصدارها للظهور بمظهر المستعد للتعاون مع الأمم المتحدة في تسوية هذه المسائل .

وبالرغم من أن هذا الموضوع يمت الى تصفية الاستعمار ، وبالرغم من أنه على جانب من الوضوح لا يدع مجالاً للشك ، فان مسألة ناميبيا التي طرحت للبحث منذ الدورة الأولى لجمعيةنا في سنة ١٩٤٦ ، لاتزال مدرجة على جدول أعمالنا بعد ذلك بستة وثلاثين عاماً .

ومع ذلك ، من المهم أن نذكر أن الجهود الصابرة الشاقة التي بذلها مجتمعنا الدولي ، قد جعلت من المستطاع في النهاية التوصل الى توافق عريض في الآراء ، انضمت اليه جنوب افريقيا ذاتها للتوصل الى حل للمشكلة في نطاق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وبينما يظل هذا القرار الأساس لأية تسوية سلمية لاحلال الاستقلال الحقيقي لناميبيا ، فان التسويات والمراوغات التي عودتنا عليها جنوب افريقيا تشير بعض الشكوك حول الرغبة الحقيقية للأقلية العنصرية في بريتوريا في رفع قبضتها عن هذا الاقليم الدولي .

ويصح ذلك أيضاً على سياسة الفصل العنصرى اللاإنسانية ، التي أدانتها الجمعية العامة بالاجماع باعتبارها جريمة ضد الانسانية ، واعترف مجلس الأمن بأنها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين . ومع ذلك ، فان جنوب افريقيا بعد أن اعتبرت خارجة على القانون واستبعدت من المجتمع

الدولي لاتزال تتهرب من العقوبات التي نص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، وتدعم جهازها القمعي ضد الأغلبية السوداء التي لاتزال محرومة من أبسط حقوق الانسان .

ان العناد الاجرامي لنظام بريتوريا العنصرى ، لا يمكن تفسيره الا في ضوء التأييد القوى الذى يتمتع به حتى نسي منظمتنا ، والذى يستخدمه ليقوم ، دون عقاب ، بأعمال عدوانية ضد الدول الافريقية المجاورة له . اننا ندين هذه الأعمال التي تخلق في جنوب افريقيا مناخا من عدم الاستقرار والتوتر الخطير وتغذيه . اننا نؤكد تضامننا مع شعب ناميبيا في نضاله من أجل استعادة استقلاله والتمتع بجميع حقوقه تحت رعاية المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية " سوابو " ، الممثل الأصيل الوحيد لهذا الشعب . كما أننا نقف يدا بيد مع دول خط المواجهة في افريقيا ، التي بذلت تضحيات كبيرة عن طيب خاطر لتنتصر حرية وكرامة الرجل الأسود في جنوب افريقيا .

اننا ندرك جميعا القرارات العديدة الواضحة ، والمقررات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مسائل أخرى هامة لم تحل بعد وتثير التوتر والبلبلة اللذين يعكران المناخ الدولي .

هناك أولا مشكلة قبرص . وبهذا الصدد طالبنا ، في مناسبات عديدة ، بسحب القوات الأجنبية من ذلك البلد كأساس لتسوية هذه المشكلة وأكدنا ، من جديد ، ضرورة احترام سلامة أراضي هذه الدولة ووحدتها وعدم انحيازها . وقد آن الأوان لتنفيذ القرارات المعتمدة بشأن هذه المشكلة .

وفيما يتعلق بمشكلة كمبوتشيا ، علينا أن نؤكد مرة أخرى على أن الحل السياسي هو الحل الممكن الوحيد لهذه المشكلة ، ولا يجوز التدخل فيه من الخارج بأية طريقة كانت . لذلك نود أن نؤكد مرة أخرى على أن شعب كمبوتشيا ذاته له الحق في تقرير مستقبله وخياراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ويجب بذل كل مجهود لتشجيع تحقيق هذه الأهداف .

وينطبق نفس الشيء على أفغانستان ، حيث لا يزال الموقف يهدد السلم والامن والاستقرار  
في منطقة جنوب شرقي اسيا برمتها . وهنا ايضا يكتسي سحب القوات الاجنبية والاحترام التام لاستقلال  
هذا البلد وسيادته وسلامته الاقليمية وعدم انحيازه ، في راينا ، اهمية اساسية لتسوية هذه المسألة .  
اننا نشعر بقلق عميق بسبب التطور الخطير لهذه المشكلات التي تسبب قلقا بالغاً للمجتمع  
الدولي .

ان الصعوبات التي تواجهها الأمم المتحدة في أداء دورها الهام في الحفاظ على السلم  
والامن الدوليين ، منعته من تحقيق جزء آخر من رسالتها النبيلة يتمثل في : " تحقيق التعاون الدولي  
على حل المسائل الدولية ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية " . ويمثل التأخر في بدء المفاوضات  
العالمية الشاملة التي نص عليها قرار الجمعية العامة ١٣٨/٢٤ ، مثالا صارخا في هذا الصدد .  
وبالرغم من التنازلات الجوهرية التي قدمتها مجموعة ال ٧٧ ، والارادة السياسية التي أبدتها  
هذه المجموعة أثناء المشاورات التي دارت خلال الدورة السادسة والثلاثين ، لا يزال هذا القرار دون  
تنفيذ بسبب تعنت بعض البلدان الصناعية .

ولا يمكن أن تنجم عن هذه الاعاقة سوى آثار سلبية على الاقتصادات الهشة للبلدان النامية ،  
وعدم الاستقرار فيها ، لأن بعض الأهداف الأساسية لاستراتيجية الأمم المتحدة الانمائية الثالثة ، مثل  
زيادة معونة التنمية الرسمية أو تعبئة الموارد لصالح البلدان الأقل نموا ، لم يتم تحقيقها وفقا للجدول  
الزمنية المقررة .

ان كشف حساب مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار يبين أن من الممكن ، باستعادة  
التضامن وزيادته ، وبالارادة السياسية ، التوصل الى نتائج تحافظ على المصالح الأساسية لجميع  
الدول وتمتد من هبة منظمنا .

وبالفعل فبعد ثماني سنوات من المناقشات المكثفة والصعبة ، أدت المفاوضات بشأن قانون  
البحار الى اعتماد ، اتفاقية جديدة تغطي جميع جوانب هذه المشكلة في الصيف الماضي .  
ولكن كيف يمكن للمرء أن يخفي أسفه لتردد بعض البلدان في المشاركة في هذه النتيجة ؟  
اننا نتقدم اليهم بندا عاجل لينضموا الى التوافق العام في الآراء .

(السيد دونستوب ، جمهورية  
الكاميرون المتحدة)

ان وضع الاقتصاد العالمي الذي يغلب عليه الانكماش ، والبطالة ، والتضخم المستشري ، وعدم الاستقرار النقدي ، يعطينا سببا آخر للشعور بالقلق العميق لأنه يؤثر على جميع قطاعات الأنشطة فـ في جميع البلدان ، وبصفة خاصة في بلدان العالم الثالث ، التي كانت بالفعل الضحية الرئيسية له ، كما ورد في تقارير جميع الوكالات المتخصصة ، وبصفة خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .  
وبالفعل ، فان الوضع في البلدان النامية ، وبصفة خاصة في البلدان الأقل نمواً ، من أكثر الأوضاع صعوبة . فالمعجز في حساباتها الجارية يتزايد بسبب التدهور المستمر في شروط المبادلات ، وتساعد أسعار الفائدة ، في حين أن اللجوء المتزايد الى أسواق رأس المال والى الاحتياطي لتمويل هذا المعجز يزيد عبء ديونها الخارجية ويقلل من فرص تنميتها .

ويرى وفد بلادي أنه لا يمكن حل هذه الأزمة الا عن طريق تطبيق التدابير التي تحظى بتأييد عام في اطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد .  
وسنكون مخطئين اذا لم نشعر في مواجهة هذه المشكلة بموقف متضامن . وسيتبين لنا عدم جدوى اللجوء الى تدابير قائمة على المصلحة الفردية ، كالسياسات ضيقة الأفق التي تعد الحمايية المتزايدة والانتقاء المفـرط في مجال النقد مثلين لها . لقد وصل الاقتصاد العالمي بمجموعه ، بالفعل ، الى منعطف خطر يمكن أن تترتب عليه مشاكل اجتماعية - اقتصادية قد تهدد وجود دول شابة ذات .

ان مسؤولية هذا الموقف تقع أساسا على البلدان المتقدمة النمو ، التي يبدو أنها غير مقتنعة بأن حل الأزمة الاقتصادية الحالية يتطلب ، بصورة متزايدة ، نهجا عالميا بدلا من عمليات تصحيح محلية ، يتضح في النهاية أنها مجرد علاج مسكن وقتي .  
هذا النهج ، يتجاهل عمدا التكافل الحقيقي لجميع عوامل الاقتصاد العالمي ، التكافل الذي أكدت الخبرة ضرورته مرارا .

وقد رما يهـم الأمر دولة الكاميرون ، وكما أشار رئيس الدولة فيها ، فمن المؤكد أن بـدء المفاوضات العالمية الشاملة في اطار الأمم المتحدة ، في هذا الوقت ، يوفر أفضل سبيل لتشجيع تطوير علاقات اقتصادية أكثر عدلا وانصافا بين الدول . ان هذا الاضطراب في الاقتصاد العالمي لا يمكن

التغلب عليه الا في ظل جو من التعاون ، وذل الجهود المشتركة ، والحوار بين جميع الدول وشعوبها . وهذا يعني أنه يتعين تنظيم العلاقات الدولية تنظيما ديمقراطيا ، ويتطلب وجود رغبة حقيقية واضحة لاعادة تنظيم العلاقات بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث ، بشكل منصف ، في اطار التضامن على المستوى العالمي .

أنشئت منظمة الأمم المتحدة للحفاظ على بعض المثل العليا والبادئ التي تضمن السلم والأمن الدوليين ، وتنهض بالتقدم والتنمية المتضامنة للدول الأعضاء ، في اطار احترام مدونة للسلوك حدد الميثاق مبادئها بوضوح . ولهذا الغرض ألزمت الآباء المؤسسون لهذه المنظمة بأن نمارس التسامح ، وأن نعيش في سلم في ظل حسن الجوار ، وأن نتخلى عن استخدام القوة في تسوية المنازعات ، وأن نلجأ الى المؤسسات الدولية لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب .

وهناك جيل واحد فقط يفصل بيننا وبين الاعلان المجيد لهذا الالتزام . وفي ضوء بعض المواقف المؤلمة ، وبالأحرى التي لا يمكن التسامح معها ، التي أشرنا اليها قبل قليل ، نشعر أننا فقدنا هذا الالتزام ، الذي تحملناه بحرية . ان الفارق الكبير بين المثل العليا للميثاق التي أيدتها الدول الأعضاء ، وبين السلوك الحقيقي لتلك الدول ، يمثل العلة الأساسية للأزمة التي تكتنف هذه المنظمة ، والتي لست في حاجة الى تكرار القول بأنها أشبه ما تكون بمرآة تعكس مجتمعنا . ان التوسع الذي حدث في الأمم المتحدة نتيجة لبروز دول شابة ، عزز مهمتها العالمية ، وهذا يعني أنه يتوجب على جميع الدول الأعضاء أن تؤكد من جديد ولاءها للمنظمة حتى تستطيع أن تؤدي دورها بالكامل .

يجب أن تشكل صفة العالمية هذه ، الآخذة بالتزايد ، والتي اكتسبت الشرعية بناء على حكم الأغلبية ، أساسا للنظام القانوني الدولي . لكن هذا التطور أدى ، في رأينا ، الى خلق شعور بخيبة الأمل لدى الدول العظمى جعل المنظمة تنحى جانبا في صدد تسوية مشكلات رئيسية تؤثر على مصائر الشعوب . ونحن ندرك بالتأكيد المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق تلك الدول في تسيير الشؤون الدولية ، ولكننا سوف نستمر في تكرار القول ، في عالم أكد التقدم في العلم والتكنولوجيا فيه التكافل بين الدول ، بأنه ما من دولة ، مهما كانت قوية ، تستطيع بمفردها أن تحل مشاكل البشرية .

وعليه ، فان من الأهمية بمكان ، أن نرجع الى ما أوحى بانشاء هذه المنظمة ، وأن نؤيد المقترح الحكيم للأمين العام بأن يعقد مجلس الأمن سلسلة خاصة من الاجتماعات ، على أعلى المستويات ، بهدف ايجاد السبل والوسائل التي تعيد لهذا الجهاز الأساسي الفاعلية والسلطة الضروريتين اللتين تسمحان له بممارسة المسؤوليات الخاصة التي أناطها الميثاق به .

اننا نشعر بالامتنان لأن الأمين العام أثار ، بشكل لا يقبل الجدل ، مسألة جدوى الأمم المتحدة ذاتها ، والموضوع يتعلق بمعرفة ما اذا كنا ، نحن الدول الأعضاء ، على استعداد لأن نترك هذه المنظمة تعوت على غرار عصابة الأمم ، أم أننا مصممون على انعاشها بضمان أن يتفق سلوكنا مع مبادئ الميثاق ومثله العليا .

وبالنسبة للكامبيرون أن الاجابة واضحة . وكما أعلن صاحب السعادة أحمد و أهيجو منذ عشر سنوات من فوق هذا المنبر :

" ان وحدة المصير الانساني هي اليوم أكثر تحديدا ووضوحا من أى وقت مضى . وللمرة الأولى في التاريخ ، تصبح الانسانية كلا واعيا بذاته . وللمرة الأولى ، تتوفر للانسان الوسائل لتشكيل مصيره ومعالجة البؤس ، ومعارضة سيادة العنف والانتصار عليها . هل من الخيالي أن نطالب الأمم المتحدة التي تمثل مستقر آمالنا في عالم أفضل بأن تستخدم كل السبل لكي يصبح هذا العصر ، الذى يشهد بزوغ الحضارة العالمية ، بداية لسيادة الأخوة الانسانية الحقيقية في العالم ؟ " . ( A/PV.1780 ، الفقرتان ٣١ و ٣٢ )

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد استمعنا الى آخر المتكلمين في جلسة بعد

ظهر اليوم .

هناك اثنان من الممثلين هما السيد ممثل المغرب والسيد ممثل اثيوبيا قد طلبا ممارسة حقهما في الرد . فهل لي أن أذكرهما بأنه تمشيا مع القرار ٣٤ / ٤٠١ للجمعية العامة فان ممارسة حق الرد تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي الوفود بكلماتها في هذه الحالة من مقاعدها .

السيد بن هيمـا (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في البيان الذى ألقاه

بالأسس ممثل انغولا أمام الجمعية العامة فانه أثار مسألة الصحراء الغربية بصورة غامضة مستعمدة ومثيرة للبس ، وقدم بيانات تتسم بالأكاذيب وبالتناقضات وقد أغفل المعطيات الموضوعية للمسألة وتطورها التي منعت للأسف حلها المناورات المخزية التي تقوم بها مجموعة من الدول خابت آمالها في أطماعها .

وان وفد المغرب لن يدهش حيث أن وزير خارجية انغولا هو من الذين اشتركوا في المهزلة التي تدعو الى السخرية والتي مثلت في أديس أبابا في فبراير/شباط الماضي في تحد سافر لميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، والقرارات التي وافقت عليها قمة نيروبي التي شاركت فيها حكومته .

ان ممثل انغولا يعلم تماما أن الضربة التي وجهت في أديس أبابا قد رفضتها بقوة الغالبية العظمى للدول الافريقية لأنها تشكل انتهاكا خطيرا للقانون . وهذه الضربة لم تؤد الى تحقيق الغرض الذى كان ينبغي مدبروها فحسب ، بل انها فضلا عن ذلك زجت بمنظمة الوحدة الافريقية فى أزمة تهدد وجودها ذاته .

ومن المؤسف أن انغولا التي كانت خلال أعوام النضال الذي خاضته تتمتع بتأييد منظمة الوحدة الأفريقية قد دخلت في هذه المغامرة المؤسفة . ويجب أن تتحمل اليوم مسؤوليتها عن أزمة خطية تهدد أفريقيا بصورة جديدة .

ان المملكة المغربية بلسان وزير خارجيتها قد عرضت الموقف بشأن هذا الموضوع ، وقد كررنا رغبتنا في احترام التزاماتنا في إطار الشرعية ، وذلك وفقا لقرار مؤتمر القمة الثامن عشر لرؤساء دول وحكومات الدول الأفريقية .

ان منظمة الوحدة الأفريقية قد رفضت بصورة قاطعة قبول ما يسمى بالجمهورية الصحراوية التي لا تستجيب لأية معايير تحدد شكل الدولة . ومن الصعب أن نرى كيف يقوم وزير خارجية انغولا بدعوة المغرب الآن لفتح باب المفاوضات مع دولة لا توجد الا في أحلامه .

السيد ديرييس (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد نائب الرئيس ، بتولي

ابن بارز من أبناء أفريقيا من فولتا العليا للرئاسة للجمعية العامة في هذا الوقت ، وفي حضور الكثير من الأشقاء الأفارقة ، ومن الدبلوماسيين الآخرين من جميع أنحاء العالم ، الذين أشق تماما بادراكهم للتاريخ ، لست في حاجة الى اللجوء الى دحض رواية وزير الخارجية ايان بارس للتاريخ الاثيوبي . ان وزير خارجية الصومال قد تعلم التاريخ في جامعة بولونيا ، ولهذا فاننا حصلنا على حساء بولوني تعس ولم يقدم لنا شيئا من التاريخ .

ان الأنظمة المتتالية في الصومال قد أبدت سرعة رغاء في ممارسة سياستها التوسيع رغبة لأراضيها على حساب جاراتها . وفي الماضي ادعت حقها في الأراضي وقد حاولت دون نهاية اللجوء الى السلاح لتعزيز هذه المطالب عندما ظنت أن بوسعها أن تقوم بذلك . وفي أوقات أخرى فانها طالبت بتطبيق مبدأ تقرير المصير على جزء من دول ذات سيادة .

واليوم ان وزير خارجية الصومال قد تحول الى الخيار الثاني . فبعد انهيار عدوان الصومال

في ١٩٧٧ في هزيمة مخزية يمكن أن نفهم أن هذا قد كان هو الخيار الوحيد .

ولكن دعوني أخبره الآن وفي هذه الجمعية أن مبدأ تقرير المصير وهو من المبادئ السامية لا يمكن الاستعانة به في تقسيم أوصال دولة ذات سيادة استجابة لمطامع الصومال . وكذلك لا يمكن

لنظام يقوم على الطغيان ويسمح بأن تصبح أجزاء من أرضه قواعد امبريالية ، لا يمكن لهذا النظام أن يطالب بحق تقرير المصير لشعوب حرة في مكان آخر .

ان وزير خارجية الصومال ينبغي للمرة الأخيرة أن يعرف أن اثيوبيا عازمة على الحفاظ على وحدتها التاريخية ، وأفضل نصيحة للصومال هي أن تحترم وثائق الأمم المتحدة ، التي جعلت منها للمرة الأولى في ١٩٦٠ بلدا مستقلا ، وأن تحترم أيضا المبادئ الأصلية والقرارات الأساسية بشأن الحدود الافريقية .

ان ما قاله الآن وزير خارجية الصومال أمام هذه الجمعية يمكن أن يلخص على النحو التالي :

ان البيان ، باختصاره وقصره على الأساسيات ، يمثل محاولة لصرف الانتباه عن حقيقة الظروف التي تواجهها الصومال اليوم . ولا يمكن لأي قدر من التزييف وتشويه الحقائق أن يخفي الانتفاضة الشعبية التي هزمت وتحدثت كل المحاولات المنظمة لاختفاء الحقيقة . وواقع الموقف أن هناك حربا أهلية تدور في الصومال .

وان وفد بلادي يرفض لذلك رفضا قاطعا الاتهامات الكاذبة التي لفتتها السلطات في مقديشو من أجل القاء اللوم على اثيوبيا فيما يتعلق بمشاكلها الداخلية وفي الواقع ان هذه الحملة الدعائية العقيمة التي تقوم على تزييف ضخم وتشويه للحقائق ، هي أكذوبة ضخمة اصطنعها نظام قدرته على الشر والخداع والمراوغة والتشهير من الأمور الثابتة .

وبالمثل ، فان سياسة اثيوبيا البناءة ، وسياسة التعاون وحسن الجوار التي تتبعها اثيوبيا ، والتزام اثيوبيا باحترام السيادة والسلامة الاقليمية لجاراتها بما في ذلك الصومال من الأمور الثابتة .

وحتى في ١٩٧٨ عندما كانت اثيوبيا ضحية للعدوان من قبل الصومال فان قواتها الدفاعية لم تعبر الحدود لملاحقة الغزاة بالرغم من أنه كان من حقها المشروع أن تقوم بذلك دفاعا عن النفس .

وفيما يتعلق باثيوبيا ان النزاع داخل الصومال هو مشكلة داخلية تماما . وفي الواقع عندما أعلن رئيس دولة الصومال حالة الطوارئ في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ فانه قال :

” عندما أفكر في السلب ، والسرقه ، والمحاباة ، والقبلية ، وسوء تخصيص الأموال ، والابتزاز ، وعندما آخذ في الاعتبار الأقاويل والشائعات التي تنتشر بين الشعب الصومالي ،

وتبديد الثروة الوطنية ، والفساد والأكاذيب والقبلية وغير ذلك من ألوان الفساد الأخيـر ،  
فانني أعلن حالة الطوارئ " .  
ان هذا هو ما قاله رئيس الصومال .  
هذا هو اعتراف رئيس الصومال الذي حاول وزير خارجية الصومال أن يشكك في بيانه بعد  
ظهر اليوم . ولكن هذا البيان قد تأكد أيضا في مقال نشر مؤخرا في النيويورك تايمز وهي صحيفة  
ليست معروفة بسلوكها غير الودي تجاه الصومال . وقد جاء في هذا المقال :  
" ان الفساد قد أصبح أسلوبا للحياة في الصومال . ان الوساطة والقبلية قد بلغتا  
أبعادا ضخمة . وجميع المراكز الرئيسية تقريبا يشغلها أناس من قبيلة الرئيس ومن أصحابه .  
وأكثر من ٦٠ في المائة من الضباط من أعضاء القبيلة . والأمر الأكثر مدعاة للانعاج هو سجن  
الآلاف من المهنيين . وفي أواخر العام الماضي تم القاء القبض على ٣٠ من المهنيين الشبان  
وسجنوا بتهمة التخريب . وكانت جريمتهم الوحيدة هي أنهم قاموا بتنظيف المستشفيات  
والمدارس القدرة التي طال نسيانها بأنفسهم . وهؤلاء المهنيون معتقلون دون امكان الاتصال  
بهم ويجرى تعذيبهم " .

ولا يمكن تصور لوم اثيوبيا على كل ذلك . ولا يمكن أن تعتبر مسؤولة عن المظاهرات الجماعية للصوماليين الوطنيين ضد النظام في داخل الصومال أو في أجزاء أخرى من العالم . ولا يمكن أن نتهم بارتكاب الاعتداءات ضد الشعب المجاور الذي لا نتمنى له سوى الحرية والسلام والرخاء .

ولذلك فإن على الوزير نفسه أن يحني بهذه المشاكل وأن يخاطب الأطراف المعنية مباشرة .

فالذين يقاومون النظام في مقديشيو قد اعلنوا عن مسؤوليتهم الكاملة لمعارضتهم ما يسمونه :

" أكثر نظم الحكم ارهابيا وفسادا واستبدادا والذي يقوم على حكم العشيرة لصالحها الذي شهدته الصومال طيلة تاريخها الطويل ، حكومة تضم ٧٨ في المائة من الأقارب والأشقاء وأبناء العم وأبناء الاخوة والاصهار ، وحيث يشغل ٩٨ في المائة من المناصب الهامة عشيرة مريهان التي لا تشكل أكثر من ٢ في المائة من سكان الصومال ، وهو نظام يكون فيه الانتماء الى العشيرة من خلال الزواج وغيره من الروابط هو المؤهل الوحيد لشغل المناصب العليا " .

ومما له دلالة أن صحيفة الغادريان الصادرة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٢ قد أوردت : " ان الحركة الوطنية الصومالية والجبهة الديمقراطية لخلاص الصومال قد عززت بالسهاربين من الجيش الصومالي ؛ ومن بينهم عدد كبير من الضباط ذوي الخبرة العالية والمعرفة الممتازة بالأرض وبقوة وانتشار القوات التي لا تزال موالية للسيد برى " .

وفي هذا الصدد أخطر رئيس دولة الصومال شخصيا الصحافة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٢ : " يجب أن تطبق القوانين على أساس العدالة ، وأن تتم محاكمة المجرمين بناء على أحكام القانون " .

هذه هي حقائق الموقف . وهذه الملاحظة من الرئيس ، في حد ذاتها ، هي اعتراف منه بطبيعة الصراع الداخلي . ان الشعب الذي أشار اليه رئيس الصومال على أنه " مجرمين " هم قبائل مريهان وميجيرتين واسحاق وكيديبورسي والقوميات المضطهدة الأخرى

في الصومال ، التي حملت السلاح لتحرر نفسها من الاستبداد والذل واستغلال الحكم من الأقلية لصالحها ، هذا الحكم يخترع دائما المخاطر الخارجية لكي يحصل على العتاد العسكري ، والمساعدات المالية للبقاء في السلطة .

ولقد رأينا أيضا أن نظام مقد بشيو ليس وحده في مخطط التفقيقات هذا . ومثلما استخدم النصير ذريعة الاعتداء الوهمي للاسراع بتسليم المعدات العسكرية ، فان الدول العميلة الأخرى انضمت الى جماعة المرددين للادعاءات الصومالية الواهية ضد بلادى . ان ممثلى الاردن والكويت وبلدان عربية أخرى من خلال بياناتهم في المناقشة العامة اختاروا أن يشيروا الى قضية تقع برمتها في إطار الولاية الداخلية لاثيوبيا . وبالقدر الذى لا تتدخل به اثيوبيا في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، كنا نظن أنهم أيضا سوف يمتنعون عن التدخل في شؤوننا الداخلية .

الرئيس (ترجمة فورية عن الفرنسية) : أود أن أوجه انتباه ممثل اثيوبيا الى أنه تجاوز مدة العشر دقائق المسموح بها للبيانات الملتاة ممارسة لحق الرد . واعطيه الكلمة مرة أخرى طالبا منه توخى الاجاز الشديد .

السيد ديرييسا (اثيوبيا) (ترجمة فورية عن الانكليزية) : سوف أكون موجزا سيدى الرئيس . وآخذا في الاعتبار ان كل هذه الدال لم تتمكن حتى من تنظيم شؤونها الداخلية وتجهل الحقائق الاساسية بصورة مثيرة للشفقة ، فان اهتمامهم بشعوب القرن الافريقي لا يمكن أن يكون اهتماما حقيقيا . واذا كان هناك حاجة الى دليل في هذا الصدد فان تذبذبهم المخزى الذى يكاد أن يكون تواطؤا في المذبحة الجماعية لاشقائهم العرب — الشعب الفلساينى — هو دليل بارز الحروف أمام العالم كله ليراه ويفكر فيه .

وهذا " التلق " الذى هو في غير موضعه ، من الواضح أنه لا يمكن أن يعزى الا الى هد فهم الاستراتيجي في زعزعة استقرار الحكومات الثورية في المنطقة . ومن المهم فى هذا السياق أن نلاحظ أن البلدان الثلاثة جميعها تحكمها أنظمة استبدادية ليس لديها من حب للتناورات الثورية في أى مكان من العالم ، لاسيما في المنطقة القريبة منهم .

السيد ادان (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مندوب اثيوبيا ،

الذي تحدث في حالة من الغضب الشديد ذكر ملاحظات تنتقص من شخصية وزيرى وجامعته .  
 واتساءل ما اذا كان قد ذهب الى الجامعة هو نفسه على الاطلاق . وكذلك اختار ان يتهم  
 على حكومتي في بيان من الواضح انه لم يكن ردا على الملاحظات التي اوردتها وزيرى من قبل ،  
 ولكنه قد اعد تفصيلا منذ بعض الوقت ، ولا يمكن ان يعتبر بيان لممارسة حق الرد . ان ممثل  
 نظام الارهاب الاحمر لدولة اثيوبيا الامبراطورية لا يستطيع ان يتهم حكومتي بالاعمال التي  
 سردتها هنا . وسوف تتاح لنا الفرصة للرد على ادعاءاته تفصيلا في الوقت المناسب .

المهم هو ان اثيوبيا هاجمت حكومتي وغزت ارض جمهورية الصومال الديمقراطية .  
 وهذا معروف للمجتمع الدولي بأسره . لقد ذكر وزير خارجيتي في السابق ان الاتحاد  
 البرلماني الدولي - الممثل بشكل واسع في العالم - الذي اجتمع في روما مؤخرا ، ادان  
 اثيوبيا بشدة على غزوها للصومال ، وطالب بانسحاب كل القوات الاجنبية من بلدى على الفور  
 ودون قيد او شرط .

هذه هي النقطة التي كان يجب على ممثل اثيوبيا ان يتناولها . وكان يجب عليه  
 الا يحاول ان يخفي غزو بلدى بالاتهامات الموجهة ضدها ويتحوله عن الموضوع . لقد ذكر  
 وزيرى ان فرق المشاة الاثيوبية المسلحة تسليحا ثقيلًا تساندتها قوات اجنبية قد عبرت الحدود  
 في احدى النقاط وبعثت يمدى الى ٣٢ كيلومترا - وهي لا تزال هناك - وذلك في محاولة  
 لقطع طريق شرياني هام يربط جنوب جمهورية الصومال الديمقراطية بشمالها لتعايل طريق  
 حيوى رئيسي في بلادى .

وأوضح ايضا ان الافادات المسجلة للمساجين والهاربين من الخدمة مع الوثائق التي  
 تم الاستيلاء عليها المكتوبة بالروسية والامهرية توضح دون أى شك ان الجيش الاثيوبي هو  
 الذى قام بالعدوان الواسع النطاق ضد بلادى . واستخدم دبابات - ٥٥ ، والميخ ٢٣  
 وناقلات الافراد المدرعة والمدفعية الثقيلة - معظمها جديدة وكاملة مع دليل التشغيل  
 السوفياتي لعام ١٩٨١ بل وايضا ١٩٨٢ وتحمل العلامات العسكرية الاثيوبية - كل ذلك  
 يتوهم دليلا لا يدحض على مسؤولية اثيوبيا المباشرة عن عملية الغزو .

هذا هو ما تفعلسه في بلدى اثيوبيا التي يزعم ممثلها الان ان حكومته تحترم الوحدة الاقليمية للبلدان الاخرى . ان اجتماع القمة للجامعة العربية الذي عقد في فاس منذ شهر فقط ، اذ ان ايضا اثيوبيا وطالبها بسحب قواتها من الأراضي الصومالية . هذه هي النقطة التي ينبغي على هذه الجمعية ان تتناولها . ان اثيوبيا قد انتهكت السلم والأمن الدوليين . ولا يمكن لأى قدر من الصياح واتهام الصومال بأشياء بغیضة ان تفسر هذه الحقيقة .

الحقيقة التي لا تزال باقية هي أن القوات الاثيوبية موجودة الآن على الاراضي الصومالية . وقد استولت على مدينة غالد وغوب وقرية بلامبالي ومازالت هناك . نحن على استعداد لنرى هذا لای شخص يود ان يذهب الى هناك ليتأكد من الحقائق بنفسه . هذه هي الحقيقة التي ينبغي لممثل اثيوبيا ان يتناولها . ان اثيوبيا معتدية وينبغي على هذه الجمعية أن تقول لها ذلك .

ان ممثل اثيوبيا قد أعد بيانا مفصلا . ومن الواضح أنه لم يكن يريد على بيان وزير بلادى وانما أتى الى هنا ببيان ، وانني احتفظ بحقي في الرد على ذلك البيان في الوقت المناسب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة اخرى أعطي الكلمة لممثل اثيوبيا ، واود أن أذكره بان لديه خمس دقائق فقط لالقاء بيانه الثاني ، ممارسة لحق الرد .  
السيد ديريسا (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بمحاولتي الرد على البلدان الثلاثة التي هاجمت بلدى في هذه الجمعية ، كنت امل ان أوفر وقت هذه الجمعية .

بالنسبة للملاحظات الفطايعة التي تقدم بها الآن ممثل الصومال ، أود أن أقول مايلي .

انها لسخرية أن نظام مقديشيو لديه الجرأة على اتهام اثيوبيا بالعدوان على الصومال ان وفد بلادى ، مرة أخرى ، يرفض هذه الادعاءات التي لا أساس لها . ان النظام المجرد من المبادئ الاخلاقية الذي لا يحترم جميع القواعد الدولية التي تحكم

العلاقات بين الدول ليس من حقه أن يلقي المحاضرات على الآخرين عن مزايا السيادة والسلام والأمن الدولي .

ان ادعاءات النظام السيء السمعة ، الذي حشد منذ أربعة اعوام . . . ٢٣ من قواته النظامية ، و ١٥٥٠٠ من الميليشيا ، و ٢٥٠٠ دبابة و ٧٠ طائرة مقاتلة ، و ٣٠٠٠ حاملة جنود مدرعة للقيام بعدوان سافر على اثيوبيا ومع ذلك يدعي في سخف عدم المشاركة هو ، بالتأكيد ، يتخبط مرة أخرى في مهاراته المعتادة .  
انني أكرر أن اثيوبيا لم تحشد أي جيش ولم ترسل أية قوات ولم تقم بغزو أي بلد ولم تحتل أية أراض .

وحقيقة الأمر أن شعب الصومال كله يحارب نظام الرئيس سياد بري الفاسد المفلس . ان النظام ، وقد حرض منطقة على أخرى وقبيلة على قبيلة ، فقد ثقة شعبه بصورة جليسة . ان النظام ، اذ انتهج سياسة قاسية القلب تمثلت في سلسلة من حروب المغامرة ضد البلدان المجاورة من أجل تعزيز وهم كبير في التوسع الاقليمي ، هو اليوم محل سخف شعبي .

ان الصومال تسودها الفوضى الشاملة . فقد تقوض اقتصادها ، والادارة في فوضى شاملة ، والجيش ثائر مع انتشار عمليات الهروب والفوضى .  
ان الوضع الراهن في الصومال لا يعد وكونه حربا أهلية بيد وفيها الشعب الذي ذاق الهوان لفترة طويلة مصمما على التمرد المسلح ضد الظلم وسوء الادارة وسياسة العدوان التي لا معنى لها ضد البلدان والشعوب المجاورة .  
هذه هي الحقائق في الصومال التي لا تملك اثيوبيا السيطرة عليها والتي يصعب على ممثل الصومال أن يخفيها .

السيد آدن (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه من الواضح

تماما أن ممثل اثيوبيا قد عاد ، مرة أخرى ، الى بيانه الذي أحسن اعداده من قبل خصيصا لهذا الاجتماع ، وأن تدخله لم يكن في الحقيقة ممارسة لحقه في الرد . انني لن أرد على

بيانه في هذه المرحلة . لقد قلت أنه سوف تتاح لي الفرصة في الوقت المناسب لأرد على بيانه نقطة بنقطة .

ولا يمكنني الا أن أقول ان ممثل الامبراطورية الاثيوبية ، ذلك النظام الذي قتل الامبراطور هيلاسلاسي وثلاثة رؤساء سابقين لاثيوبيا والذي ذبح مئات الآلاف من الأشخاص في حملته من الرعب الأحمر — حسب تعبيره — لا يمكنه أن يضل هذه الجمعية . ليس هناك ظل من الشك في أن اثيوبيا ارتكبت عدوانا ضد الصومال وهو مستمر حتى اليوم . انها تحتل بعض القرى والمدن الصومالية ، وهذه الحقيقة قائمة هناك ليراها المجتمع الدولي بأسره .

لقد قلت منذ برهة أن الصومال على استعداد للسماح لأي شخص أو أية منظمة ترغب في التحقق من هذه الحقيقة ، أن يشهد الموقف على الطبيعة . ليست هناك حاجة لانكار هذه الاشياء هنا في هذه الجمعية . دعونا نرسل لجنة لتري ما يحدث هناك . ان ممثل اثيوبيا لا يستدعي أن يهين ذكاء المجتمع الدولي . وكما قلت بالفعل ، ان الاتحاد البرلماني الدولي الذي يمثل المجتمع الدولي بأسره ، قد أدان بصورة قاطعة العدوان الاثيوبي كما أدانتها الجامعة العربية . هذه هي الحقائق .

رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ١٩